جامعـة قاصـدي مربـاح ورقلـة
كليـة الحقوق و العلوم السـيـاسية
قسـم العلـوم السـياسية

الموضوع:

المقاربة بالكفاءات وإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية

من2003 إلى 2013

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية LMD

تخصص : تنظيم سياسية و إداري

من إعداد الطالبة:
عرباوي خديجة

تحت إشراف الدكتورة:
شليغم غنية

لجنةالمناقشة:

-د-شليغم غنية .....جـــــــامعة قاصدي مرباح ورقلـــــة.....مشرفا

-د-بوشنافة شمسة..... جـــــامعة قاصدي مرباح ورقلـــة.....رئيسا

-أ-ربوح ياسين..... جـــــــامعة قاصدي مرباح ورقلـــــة.....مناقشا

***السنة الجامعية* 2014/2013**

خلاصة

يعتبر التعليم عنصرا أساسيا للتنمية ,فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة وتدعيم الدول ، ويعد من بين أقوى أدوات خفض أعداد الفقراء والحد من التفاوتات ، فضلا عن انه يرسي أسس النمو الاقتصادي المستدام فأغلب دول العالم اليوم متقدمة كانت أو نامية تعطي اهتماما كبيرا لنظامها التربوي وكلها عزم على مواكبة الركب الحضاري ، الذي لا يتأتى اليوم إلا من خلال سياسة تربوية وتعليمية قائمة على أسس عالمية.وبالتالي كانت عملية إصلاح هذه النظم مطلبا مهما لجميع هذه الدول.

وبالنسبة للجزائر فقد شهد التعليم بمختلف مستوياته جملة من الإصلاحات والتحويرات ، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، تسعى من خلالها السياسة التربوية الجزائرية إلى محاولة تفعيل دور التعليم في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر خاصة خلال خمسة عشرة(15)سنة الأخيرة ، على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لما تعانيه المنظومة التربوية الجزائرية من مشكلات ، كالتراجع الكبير في المستوى النوعي للتعليم على أساس المعطيات الكمية ، وما عرفه قطاع التربية من تسرب وفشل مدرسيين ، أصبح من المهم جدا الإسراع في تغيير أساليب التدريس والتكوين ، وتحوير المضامين والمناهج الدراسية ، وذلك بتطبيق مشروع المقاربة بالكفاءات , التي حققت العديد من النجاحات في الدول المتقدمة كبيرة خاصة في تكوين المعلمين والمتعلمين ومختلف القائمين على التعليم. حيث كان الهدف الأساسي من هذا الإصلاح هو تحسين مستوى التعليم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

1- النظام التربوي:هو مجموعة القواعد و التنظيمات و الإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم و تسيير شؤون التربية و التعليم من جميع الجوانب و النظم التربوية بصفة عامة.

2النظام التعليمي: الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف والأنظمة،والطلاب والمعلمين، وشتى العاملين في قطاع التعليم، والمباني المدرسية والإمكانات المادية، والمناهج والمقررات.. وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية،وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة مرسومة سلفًا هي أهداف التعليم في بلد ما.

3- إصلاح النظام التربوي:هو أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات و تعديلات على النظام التعليمي في وضعه الراهن، سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم و الإدارة أو برنامج التعليم و طرائق التدريس أو الكتب المدرسية أو غيرها.

4-الكفـــــــــاءة:مصطلحالكفاءةيقابلهفياللغةالأجنبية،**La Compétence** والمقصودبه هومجموعالمعارف،والقدراتوالمهاراتالمدمجة،ذاتوضعيةدالة،والتيتسمح بإنجازمهمةأومجموعةمهاممعقدة.

5-المقـــــاربة:هي تصور و بناء مشروع عمل قابل للانجاز على ضوء خطة أو إستراتيجية تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال و المردود المناسب من طريقة و وسائل و مكان و زمان و خصائص المتعلم و الوسط و النظريات البيداغوجية.

6-المقاربة باالكفاءة:هي برامج تعليمية محددة بكفاءات كما هي مبنية بواسطة الأهداف الإجرائية التي تصف الكفاءات الواجب تنميتها لدى التلميذ و هذا بتحديد المعارف الأساسية الضرورية لإكسابه الكفاءات اللازمة و التي تمكنه من الاندماج السريع و الفعال في مجتمعه.

Résumé

L'éducation est une composante essentielle du développement, il contribue à permettre aux gens de l'autonomisation et de renforcer les États, et est l'un des outils les plus puissants de la réduction de la pauvreté et la réduction des inégalités, aussi bien que lui jeter les bases d'une croissance économique durable plupart des pays dans le monde d'aujourd'hui soient développés ou des pays en développement accorde une grande attention à son éducation La volonté de faire face à tous les derrière le civilisé, qui ne vient pas aujourd'hui, mais par l'éducation et la politique éducative basée sur une base globale. ainsi le processus de réforme de ces systèmes sont une exigence importante pour tous ces pays.

Pour l'Algérie a connu différents niveaux de l'éducation, entre autres réformes et des modulations, depuis l'indépendance à nos jours, qui vise la politique éducative de l'Algérie pour tenter d'activer le rôle de l'éducation dans la construction de la nation après les déphasages connus en Algérie, en particulier pendant les quinze (15) ans récente, sur différents niveaux de la vie politique, sociale et économique.

Compte tenu de ce qui fait souffrir les problèmes algériens du système éducatif, Kaltraja grands dans le niveau qualitatif de l'éducation sur la base de données quantitatives, et savait que le secteur de l'éducation de la fuite et le fait que le personnel de l'école, est devenu très important pour accélérer les méthodes de changement d'enseignement et de formation, et la modification des contenus et des programmes, et en appliquant les compétences d'approche du projet , qui a remporté de nombreux succès dans les pays développés, en particulier les grands dans la composition des enseignants et des apprenants et des différents éducateurs. Lorsque l'objectif principal de cette réforme est d'améliorer le niveau de l'éducation en Algérie.

Mots-clés:

- 1le système éducatif: est l'ensemble des règles et règlements et les procédures suivies par l'État dans l'organisation et la conduite des affaires de l'éducation de tous les côtés et les systèmes éducatifs en général.

2système éducatif: le cadre, qui inclut tous les éléments du processus éducatif et de composants de buts et objectifs et les règlements, et les étudiants et les enseignants, et les différents intervenants dans le secteur de l'éducation, et des bâtiments scolaires et des ressources matérielles et des programmes et des cours .. et reliant ces composants, toutes les relations et fonctionnelle, et ce qui se passe entre eux de l'interaction et de la coopération et l'intégration en vue d'atteindre certains buts et objectifs sont établis d'avance les objectifs de l'éducation dans le pays.

- 3la réforme du système éducatif: toute tentative ou processus de pensée d'apporter des améliorations et des modifications au système d'éducation dans son état actuel, qu'il s'agisse de la structure de l'école ou de l'organisation, la gestion ou le programme de l'éducation et les méthodes d'enseignement ou des manuels scolaires ou autres.

- 4Efficacité: Le terme efficacité décalage dans la langue étrangère, La Compétence et destinée est la somme des connaissances, compétences, aptitudes et compact, avec le statut d'une fonction, qui permet la réalisation d'une tâche ou un ensemble de tâches complexes.

- 5approche: est la perception et les travaux de construction du projet réalisable à la lumière d'un plan ou d'une stratégie qui prend en compte tous les facteurs liés à la réalisation de la performance efficace et obtenir le droit de passage et les moyens et la place et le temps et les caractéristiques de l'apprenant et le milieu et les théories pédagogiques.
6 - approche Baulkipah: programmes éducatifs sont des compétences spécifiques car ils sont construits en décrivant les objectifs de l'efficacité de procédure en raison du développement de l'élève et les connaissances de base nécessaires pour transmettre les compétences nécessaires et de permettre l'intégration rapide et efficace dans la société

مقـــــدمـــــــة

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما ، إذ أنه القطاع الذي يساهم في تكوين وتأطير النخب التي تحمل على عاتقها مهمة النهوض بالبلد على مختلف الأصعدة والمستويات . سواء هياكل وزارية ، أو مؤسسات تعليمية ، أو جامعات ، أو جمعيات أولياء التلاميذ، وحتى التلاميذ والطلبة أنفسهم حيث أصبح التعليم لصيق بقضايا التنمية الشاملة ووسيلة للحراك الاجتماعي والاقتصادي ،وعلى هذا الأساس ظهر وعي في دول كثيرة بضرورة مراجعة أنظمة التعليم بها ،والبحث عن إجراءات فاعلة للنهوض بهذه الأنظمة ،كما ازدادت حركة انفتاح الأنظمة التعليمية على التجارب الدولية الناجحة سعيا إلى الاقتباس منها في بعض جوانب القوة وسمات الفعالية وأسباب والكفاءة ،ذلك إن تجارب الدول في تطوير التعليم وإصلاح شؤونه هي تجارب إنسانية تتعلق ببناء البشر وإعداد الفرد إلى المستقبل وتمكينه من التكييف مع المستقبل المجهول وما يطرحه من تحديات بل السيطرة على مفاجأته ومخاطره مما يتطلب الأمر تنمية قدراته وتلبية حاجياته وإشباع ميوله حتى يكون قادرا على تنمية مجتمعه وتحقيق مطالبه وأهدافه.

وكما أن للتربية أهمية بالغة تتمثل بكل اختصار في كونها أداة تشكيل شخصية الفرد ضمن الجماعة التي ينتمي إليها ، وهي بذلك الوحيدة دون سواها التي تعمل على تزويد المجتمع بالموارد و الكفاءات البشرية التي تحافظ على مكانته الدولية، ، فهي تخرجها بحيث تكون متشبثة بتاريخها و هويتها و انتمائها و متشبعة بنور العلم و المعرفة و الخبرة لتصنع مجد أمتها دون ذوبان أو انغلاق. وهكذا نجد الإصلاح التربوي أداة مواجهة التحديات على كافة المستويات ، ووسيلة تحقيق الأهداف في كل الميادين ، لهذا نال الأهمية القصوى والصرامة الكبرى في التخطيط و التنفيذ و التقويم.

لذا أولت اليونسكو (المنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة) أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه المعرفة اليوم في بناء اقتصاديات المجتمعات ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموما ، فأدت إلى ظهور ما اتفق بتسميته " اقتصاد المعرفة " الذي أدخل المجتمعات الحديثة في مرحلة جديدة من التطور تجاوزت بكثير ما أحدثته الثورة الصناعية من قبل.

فأغلب دول العالم اليوم متقدمة كانت أو نامية تعطي اهتماما كبيرا لنظامها التربوي وكلها عزم على مواكبة الركب الحضاري ، الذي لا يتأتى اليوم إلا من خلال سياسة تربوية وتعليمية قائمة على أسس عالمية.وبالتالي كانت عملية إصلاح هذه النظم مطلبا مهما لجميع هذه الدول. ونظرا للاهتمام العالمي المتزايد للتربية والتعليم في ظل الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي الحاصل والذي أصبح يفرض نفسه بقوة ولم يترك الخيار ليس فقط للجزائر وإنما لمختلف دول العالم العربي والإفريقي والعالم المتخلف عموما لما يعانيه من مشاكل تعوقه عن اللحاق بالركب المعرفي والرقمي الذي سيطر عليه العالم الغربي والمتقدم من انجازات باهرة في مجال تجويد العملية التعليمية والسعي لتحقيق أهداف التربية.

وبالنسبة للجزائر فقد شهد التعليم بمختلف مستوياته جملة من الإصلاحات والتحويرات ، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، تسعى من خلالها السياسة التربوية الجزائرية إلى محاولة تفعيل دور التعليم في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر، على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لما تعانيه المنظومة التربوية الجزائرية من مشاكل، كالتراجع الكبير في المستوى النوعي للتعليم على أساس المعطيات الكمية ، وما عرفه قطاع التربية من تسرب وفشل مدرسيين ، أصبح من المهم جدا الإسراع في تغيير أساليب التدريس والتكوين ، وتحوير المضامين والمناهج الدراسية ، وذلك بتطبيق مشروع المقاربة بالكفاءات,طبقا لتنفيذ مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي أقره مجلس الوزراء في افريل2002 والذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه ,شرعت وزارة التربية الوطنية منذ عام 2003 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يرتكز على ثلاثة محاور كبرى ألا وهي تحسين نوعية التأطير,إصلاح البيداغوجيا,إعادة تنظيم المنظومة التربوية . هذا الإصلاح بدوره وضع الجزائر أمام تحديات كبيرة داخلية وخارجية حيث تتمثل تلك التحديات الداخلية في تركيز المدرسة على التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل وكما هي مرتبطة بالعصرنة واستكمال ديمقراطية التعليم وبلوغ النوعية لفائدة اكبر عدد من التلاميذ,ثم التحكم في العلوم والتكنولوجيا ,أما التحديات الخارجية فتتمثل في عولمة الاقتصاد مما يترتب عليه من متطلبات تأهيل بمستوى عالي أكثر فأكثر في مجتمع الإعلام والاتصال وفي التطور العلمي والتقني الذي يساعد على بروز شكل جديد للمجتمع أي مجتمع المعرفة والتكنولوجيا .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية وفق المقاربة بالكفاءات لإبراز أهمية التربية والتعليم في المجتمع وأهمية العمل على إصلاح هذا القطاع لما له من تأثير على القطاعات والجوانب الأخرى ,وكما يبين أهمية وضرورة فهم الأسلوب التربوي المطبق في العملية التعليمية التعلمية لكل من المعلم والمتعلم,وكما نلقي الضوء على مفهوم المقاربة بالكفاءات ومزاياها وتطبيقها في النظام التربوي في الجزائر وكما تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقييم مدى تحقيق هذه المقاربة الجديدة ونجاحها في الجزائر.

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى توضيح مايلي:

- مفهوم النظام التربوي وأهميته .
- إبراز أهم وأصعب العوائق التي يعاني منها النظام التربوي الجزائري.
- التعريف على المقاربة بالكفاءات باعتبارها من أسس الإصلاح التربوي الجديد و بهدف التطبيق الأمثل لها من قبل المعلمين والمكونين في العملية التعليمية والبيداغوجية.
- دراسة الإصلاح التربوي الجديد ومجالاته ومضامينه
- دراسة مدى تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح التربوي

أسباب اختيار الموضوع:

تختلف أسباب اختياري للموضوع حسب طبيعتها فيمكن أن تكون أسباب ذاتية وكما يمكن أن تكون موضوعية أيضا:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في التعرف على مفهوم المنظومة التربوية ودورها في المجتمع
- التعرف على تطورات التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية .
- التعرف على المقاربة بالكفاءات كإصلاح للنظام التربوي الجزائري.
- التعرف على واقع تطبيق هذه المقاربة الجديدة ومدى نجاحها.

أسباب موضوعية:

توضيح الأهمية البالغة للموضوع وتأثيره على المجتمع,وكذلك توضيح دور إصلاح النظام التربوي في تحقيق التنمية الشاملة .

الإشكاليـــــة:

إذا اعتبرنا أن العلم ينطلق من العقل إلى التجريد وليس العكس كما يقول النثروب"أن العلم لا يبدأ بالوقائع ولا بالفرضيات ولكنه يبدأ بمشكلة محددة فهي الخطوة الأولى للدراسة ",إذ يتعين علينا في إطار دراستنا للموضوع طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى جسدت المقاربة بالكفاءات نجاعتها في إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية وهي:

- ماطبيعة المنظومة التربوية والإصلاح التربوي ؟
- مانوع مشاكل المدرسة الجزائرية التي أدت إلى الإصلاح؟
- ما طبيعة المقاربة بالكفاءات؟
- هل يمكن اعتبار المقاربة بالكفاءات الحل الأمثل لكل مشاكل المنظومة التربوية الجزائرية؟

الفرضيـــــــات :

وللوقوف وحل الإشكالية المطروحة صغنا الفرضيات التالية:

- تهدف المقاربة بالكفاءات إلى تحسين نوعية التعليم ومردودية المنظومة التربوية في الجزائر.
- تمثل المقاربة بالكفاءات امتدادا وتطويرا للمقاربة بالأهداف

عـرض الخطـــة :

في إطار دراستنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول :كان بعنوان مدخل مفاهيمي يتفرع إلى مبحثين الأول يتناول تعريف النظام التربوي والنظام التعليمي والإصلاح التربوي وأهمية النظام التربوي وفي الأخير المشاكل والعوائق التي واجهت المنظومة التربوية الجزائرية .

والمبحث الثاني يتناول تعريف المقاربة بالكفاءات ومستويات الكفاءة وخصائص ومبادئ المقاربة بالكفاءة ثم أسس ومميزات المقاربة بالكفاءة

والفصل الثاني جاء بعنوان واقع إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر وينقسم إلى أربعة مباحث تناول الأول منها تطور المنظومة التربوية في الجزائر حتى 2003 ثم دواعي الإصلاح التربوي ثم مجالات ومضامين الإصلاح التربوي ثم أهداف الإصلاح.

الفصل الثالث: جاء على شكل دراسة ميدانية لقياس واقع الإصلاح التربوي في الجزائر تفرع إلى أربعة مباحث الأول تناول مجتمع وعينة الدراسة والثاني تحليل نتائج الاستبيان وتفسيرها ثم نتائج الدراسة ثم تقييم الإصلاح التربوي فيه مطلبين الأول مكاسب الإصلاح والثاني المعوقات التي اعترضت الإصلاح.

الخاتمة

المقاربات المنهجية:

لمعالجة هذه الدراسة إعتمدنا على المقاربات المنهجية التالية:

مناهج الدراســة :

باعتبار أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج معين دون أخر وحسب موضوع الدراسة وأهدافه ارتأينا استخدام المنهج ومنهج دراسة الحالة في دراستنا للجانب التطبيقي للمدرسة الابتدائية لقياس واقع الإصلاح التربوي في إحدى المدارس الجزائرية. والمنهج التاريخي في سردنا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والمنهج الوصفي في وصفنا للمنظومة التربوية والمقاربة بالكفاءات

أدوات الدراســة:

مجتمع البحث في دراستنا هذه هو المدرسة الابتدائية

عينة البحث هي المعلم

وفي إطار دراستنا الميدانية قمنا باختيار الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات من المعلمين

الإستبيان هو وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بظاهرة ما عن طريق إعداد استمارة وتوزيعها على عينة من الأفراد شرط أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة

أدبيات الدراســة:

من الصعب جدا بما كان الإحاطة الكاملة بجميع الدراسات التي تناولت موضوع المقاربة بالكفاءات والإصلاح التربوي في الجزائر وان وجدت فهي تنوعت وجهات نظر الباحثين فيها ومن خلال عملية بحثنا تحصلنا على المجموعة التالية :

أولا: أطروحة دكتوراه "لحرقاس وسيلة "بعنوان تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إيطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية

وتمثلت إشكالية الأطروحة في:هل استطاعت المقاربة بالكفاءات إكساب التلاميذ الكفاءات المستهدفة التي حددت في المناهج؟

ونتيجة هذه الأطروحة هي أنه ينبغي بناء مناهج تعليمية بما يعطيها إمكانية وفعالية مقابلة تحديات العصر,وهذا ماتحلم به المنظومة الجزائرية التربوية .

ثانيا:لمياء عبد الدايم مذكرة مكملة لنيل رتبة أستاذ تعليم ثانوي,معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم,بعنوان المقاربة بالكفاءات وما مدى نجا عتها للتقليل من الفشل المدرسي.

وتمثلت اشكاليتها في :إلى أي مدى استطاعت المقاربة بالكفاءات التقليل من الفشل المدرسي؟

ونتيجة هذه المذكرة هي أن المقاربة بالكفاءات لعبت دورا كبيرا في التقليل من الفشل المدرسي وأظهرت تطور في العملية التعليمية التعلمية .

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع الرئيسية من الجهات المعنية .
- عدم توفر الوقت الكافي لدراسة عدد كافي من الممدارس المختلفة للتوصل إلى نتائج أحسن وأكثر واقعية .

خلاصة

يعتبر التعليم عنصرا أساسيا للتنمية ,فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة وتدعيم الدول ، ويعد من بين أقوى أدوات خفض أعداد الفقراء والحد من التفاوتات ، فضلا عن انه يرسي أسس النمو الاقتصادي المستدام فأغلب دول العالم اليوم متقدمة كانت أو نامية تعطي اهتماما كبيرا لنظامها التربوي وكلها عزم على مواكبة الركب الحضاري ، الذي لا يتأتى اليوم إلا من خلال سياسة تربوية وتعليمية قائمة على أسس عالمية.وبالتالي كانت عملية إصلاح هذه النظم مطلبا مهما لجميع هذه الدول.

وبالنسبة للجزائر فقد شهد التعليم بمختلف مستوياته جملة من الإصلاحات والتحويرات ، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، تسعى من خلالها السياسة التربوية الجزائرية إلى محاولة تفعيل دور التعليم في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر خاصة خلال خمسة عشرة (15)سنة الأخيرة ، على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لما تعانيه المنظومة التربوية الجزائرية من مشكلات ، كالتراجع الكبير في المستوى النوعي للتعليم على أساس المعطيات الكمية ، وما عرفه قطاع التربية من تسرب وفشل مدرسيين ، أصبح من المهم جدا الإسراع في تغيير أساليب التدريس والتكوين ، وتحوير المضامين والمناهج الدراسية ، وذلك بتطبيق مشروع المقاربة بالكفاءات , التي حققت العديد من النجاحات في الدول المتقدمة كبيرة خاصة في تكوين المعلمين والمتعلمين ومختلف القائمين على التعليم. حيث كان الهدف الأساسي من هذا الإصلاح هو تحسين مستوى التعليم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

1- النظام التربوي: هو مجموعة القواعد و التنظيمات و الإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم و تسيير شؤون التربية و التعليم من جميع الجوانب و النظم التربوية بصفة عامة.

2النظام التعليمي: الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف والأنظمة،والطلاب والمعلمين، وشتى العاملين في قطاع التعليم، والمباني المدرسية والإمكانات المادية، والمناهج والمقررات.. وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية،وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة مرسومة سلفًا هي أهداف التعليم في بلد ما.

3- إصلاح النظام التربوي: هو أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات و تعديلات على النظام التعليمي في وضعه الراهن، سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم و الإدارة أو برنامج التعليم و طرائق التدريس أو الكتب المدرسية أو غيرها.

4-الكفـــــــــاءة: مصطلح الكفاءة يقابله في اللغة الأجنبية ،**La Compétence** والمقصود به هو مجموع المعارف، والقدرات والمهارات المدمجة، ذات وضعية دالة، والتي تسمح بإنجاز مهمة أو مجموعة مهام معقدة.

5-المقـــــاربة: هي تصور و بناء مشروع عمل قابل للانجاز على ضوء خطة أو إستراتيجية تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال و المردود المناسب من طريقة و وسائل و مكان و زمان و خصائص المتعلم و الوسط و النظريات البيداغوجية.

6-المقاربة باالكفاءة: هي برامج تعليمية محددة بكفاءات كما هي مبنية بواسطة الأهداف الإجرائية التي تصف الكفاءات الواجب تنميتها لدى التلميذ و هذا بتحديد المعارف الأساسية الضرورية لإكسابه الكفاءات اللازمة و التي تمكنه من الاندماج السريع و الفعال في مجتمعه.

الفصل الأول:

الإطار النظري لكل من النظام التربوي و المقاربة بالكفاءة

إن ظهور التعددية وعولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي وانتشار الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال على أوسع نطاق وما يرتبط بها من إرساء لمفهوم الديمقراطية وإبدال نظام الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق , ومحو آثار التخلف التي تركها الاستعمار , وهي العوامل التي ساهمت في ميلاد فكرة الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية لمواجهة التحديات وكسب الرهانات وغرس المواطنة فيه والسعي لإكساب كفاءات لتوظيفها في الحياة المهنية والاجتماعية ,وذلك من خلال المدرس التي تسعى الوزارة في تكوينه ليكسب الكفاءة قصد التحكم في المضامين المعرفية للمناهج الجديدة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتناول كل من مفهوم المنظومة التربوية والتعليمية ومفهوم الإصلاح التعليمي و أهمية المنظومة التربوية وكذلك المشاكل والعوائق التي تعاني منها المنظومة التربوية في الجزائر,ثم تناولنا في المبحث الثاني كل من مفهوم المقاربة بالكفاءات ومستوياتها وخصائصها ومبادئها وكذا أسسها ومميمنزاتها.وذلك لإبراز الإطار النظري لكل من المنظومة التربوية والمقاربة بالكفاءات كبيدغوجيا جديدة للإصلاح.

المبحث الأول: ماهية المنظومة التربوية:

تعتبر المنظومة التربوية والنظام التعليمي من ابرز واهم القطاعات في الدولة لما لها من دور في إحداث تنمية في جميع المجالات لذا حاولنا في هذا المبحث توضيح مفهوم المنظومة التربوية وإبراز أهميتها وكذا تطور المنظومة التربوية الجزائرية مع أهم مشاكله والعوائق التي لطالما كانت تقف في وجه تقدمها وازدهارها.

المطلب الأول: تعريف المنظومة التربوية والنظام التعليمي:

النظام التربوي هو مجموعة القواعد و التنظيمات و الإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم و تسيير شؤون التربية و التعليم من جميع الجوانب و النظم التربوية بصفة عامة.

وهي انعكاس الفلسفة الفكرية و الاجتماعية و السياسية في أي بلد بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرحاً بها و معلنا عنها أم لا، و تتأثر النظم التربوية في العالم بالعوامل الرئيسية التالية:[1]

العامل الحضاري الثقافي:

حيث يلعب دورا كبيرا في التركيبة البشرية وهذا مايأثر بدرجة عالية على النظام التربوي الذي يتلاءم وطبيعة تلك الحضارة التي ينتمي إليها ذالك الشعب لان العامل الحضاري يشمل مجموعة من الثقافات والمعتقدات الخاصة بكل بلد

العامل السياسي الإيديولوجي :

معناه أن للنظام السياسي توجهات إيديولوجية معينة تلعب هي الأخرى دورا مهما في تشكيل النظام التربوي لبلد ما حيث أن النظام التربوي يعكس طبيعة النظام السياسي وإيديولوجيات النخبة الحاكمة وهذا ما يثبت أن للعامل السياسي والإيديولوجي دور في تشكيل النظام التربوي.

العامل الطبيعي :

للعامل الجغرافي أثر مباشراً على النظام التربوي، فموقع الدول جغرافياً يمنحها الميزة التنافسية، فهناك مواقع ذات وفرة في الموارد الخام في باطن الأرض أو قشرتها، وهناك مناطق جغرافية ذات مناخ معتدل أو مطير أو متجمد أو حار، فعامل الجغرافيا مؤثر تأثيراً مباشراً على نظام التعليم لا من حيث التقويم الدراسي أو نوع وشكل الأبنية وكيفية نقل التلاميذ بل أحياناً يكون له تأثيراً في السلم التعليمي وسياسات القبول والتقييم [2]

و يمكن القول أن النظام التربوي هو محصلة عدة عناصر و مكونات علمية و سياسية و اجتماعية و اقتصادية و إدارية محلية و إقليمية و عالمية تسعى إلى التنمية البشرية و إعداد الفرد للحياة.

[1] الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر,دار الموفم للنشر،1993 ،ص20.

[2] نفس المرجع, ص22

وفي الجزائر لا يختلف الأمر عن غيره من الأنظمة التعليمية في العالم فهي تتشابه في المنطلقات و الأبعاد من حيث المفهوم العام لأنها كلها تسعى إلى التنمية البشرية و إعداد الفرد للحياة و لا يميزها سوى التوجهات الخصوصية في النمط الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي السائد في المجتمع.[1]

إن النظام التربوي قرار سياسي بالدرجة الأولى و جزء من مطالب السيادة الوطنية يبرز فيه دور الدولة و حاجات المواطنين و مطالب التنمية الشاملة و هو في الجزائر كما لا يخف على أحد عبارة عن تشكيلة لجهاز إداري تتضمنه علاقات قانونية و اجتماعية و دوافع تربوية ثقافية مؤطرة سياسياً و اقتصاديا و لقد تأثر بعدة تيارات أهمها و أخطرها تيار الفكر التغريبي الكولونيالي الذي يسعى على مدى 132 عاما إلى محو الشخصية الجزائرية وهذا راجع إلى فترة الاستعمار التي لطالما عملت على غرس الروح الفرنسية في الشعب الجزائري ودمجهم دمجا تاما بالشعب الفرنسي ومحو الهوية العربية الجزائرية حيث أنها جعلت التعليم في تلك الفترة الاستعمارية باللغة الفرنسية إلا أن إطارات وقيادي الجزائر قد رفعوا التحدي وعملوا على إعادة بناء الدولة وأركانها بما فيها ميدان التعليم باعتباره القاعدة الأساسية لبناء أي دولة فتية

تعريف نظام التعليم:

يعرف نظام التعليم بأنه: الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف والأنظمة،والطلاب والمعلمين، وشتى العاملين في قطاع التعليم، والمباني المدرسية والإمكانات المادية، والمناهج والمقررات.. وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية،وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة مرسومة سلفًا هي أهداف التعليم في بلد ما.

وهو مجموعة من المكونات المترابطة فيما بينها وتنتظم في محيط مشترك ويتوفر لها بيئة مناسبة تمكن من حدوث الاتصالات المطلوبة التي تولد تفاعلات بينيه تنتج مخرجات مستهدفة، ويمكن الحكم على كفاءة وجودة هذا النظام من خلال عمليات إشراف ورقابة تعطي تغذية راجعة تمكننا من الحكم عليه.[2]

محددات ومؤثرات النظام التعليمي:

ترتبط نشأة وحراك النظام التعليمي لأي بلد بمحددات ومؤثرات اجتماعية وثقافية واقتصادية و جغرافية وغيرها من محددات وظروف، وأبرز هذه المحددات والمؤثرات هي:

الدين والعقيدة:

يعتبر هذا المحدد هو الموجه الرئيس للنظم التعليمية، فمن خلال الدين والمعتقد تُبنى فلسفة ونظرة المجتمع عن الحياة والإنسان والغايات الكبرى له؛ مما يكون له تأثيراً مباشراً على النظام التعليمي، فيتم بناء هذا النظام وتوجيه عملياته من أجل الحصول على مخرجات تتوافق مع دينه وعقيدته.

أفكار وتصورات المجتمع (Ideology) :

[1] غياث بوفلجة ، التربية ومتطلباتها ، الجزائر ، دار الهدى ، 1994 ، ص . ص (30.31).
[2] الطاهر زرهوني,تنظيم وتسيير مؤسسة التربية والتعليم.الجزائر,دار الهدى,ط2 1993 ص23.

تعتبر الأفكار والتصورات التي يحتضنها المجتمع ذات تأثير مباشر وكبير جداً على النظام التعليمي، فكلما كانت هذه الأفكار متزنة وعقلانية ومنضبطة كان النظام التعليمي بناء، وإذا كانت هذه الأفكار ثورية أو تسلطية قادت النظام التعليمي في هذا الاتجاه، أم هل الأفكار التي يتبناها المجتمع رأسمالية أم اشتراكية فستجعل النظام التعليمي يحقق أفكاره، وهكذا فإن أفكار المجتمع وتصوراته تعتبر من المحددات الرئيسة لشكل النظام التعليمي وتوجهاته.

اللغة:

تعتبر اللغة هي الوعاء الذي تتم من خلاله صياغة الأفكار والتصورات؛ وهي أداة التواصل والتفاعل بين مكونات النظام؛ وهي أداة حفظ أرثه وربط حاضرة بمستقبله وبالتالي يكون للغة دور مباشر في نشأة النظام التعليمي وحراكه المستمر[1].

الجغرافيا:

للعامل الجغرافي أثر مباشراً على النظام التعليمي، فموقع الدول جغرافياً يمنحها الميزة التنافسية، فهناك مواقع ذات وفرة في الموارد الخام في باطن الأرض أو قشرتها، وهناك مناطق جغرافية ذات مناخ معتدل أو مطير أو متجمد أو حار، فعامل الجغرافيا مؤثر تأثيراً مباشراً على نظام التعليم لا من حيث التقويم الدراسي أو نوع وشكل الأبنية وكيفية نقل التلاميذ بل أحياناً يكون له تأثيراً في السلم التعليمي وسياسات القبول والتقييم.

الاقتصاد:

يعتبر الاقتصاد مورد التنمية والتعليم والتدريب وسيلتها، فقوة الاقتصاد تدعم قوة النظام التعليمي وثراءه، فمثلاً في الدول ذات الاقتصاد القوي تنحى الدول لتكون دول رفاه لها متطلبات واحتياجات وغايات سيحققها من خلال نظامه التعليمي الذي يتطور بدوره ليكون متناغماً مع مايصرف عليه. وبمقدار قوة الاقتصاد يتم توفير متطلبات النظام التعليمي واحتياجات مكوناته.[2]

[1] الطاهر زرهوني , المرجع السابق ,ص 24.
[2] نفس ,ص26.

المطلب الثاني :تعريف الإصلاح التربوي

يعرف الإصلاح التربوي على أن، هو أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات و تعديلات على النظام التعليمي في وضعه الراهن، سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم و الإدارة أو برنامج التعليم و طرائق التدريس أو الكتب المدرسية أو غيرها.

وكما يمكن تعريفه على أنه جهود تبذل بغرض إحداث تغييرات جذرية و جوهرية في السياسات التربوية تشمل أكثر من جانب في العملية التربوية و غالبا ما تتجاوز نتائجه النظام التعليمي و تخطط الإصلاحات على المستوى المركزي. و إن كان التنفيذ يتم على المستويين المركزي و المحلي من حيث أنه يتجاوز النظام التعليمي، كالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.... و كأن هذا الإصلاح ينصرف في النهاية إلى تحقيق الكفاية الداخلية و الخارجية للنظام التعليمي و التربوي ككل[1].

و يعرف " فيليب ميريو " الإصلاح التربوي على أنها عملية ترتكز عملية الإصلاح على أسبقيات جديدة، و تغير بشكل حاسم غايات المؤسسة المدرسية و سيرها و نشاطها و قد يتجسد ذلك في سن قوانين جديدة تغير أهداف التعليم و مبادئه أو تدخل مواد دراسية جديدة أو تغير نظام الامتحانات.

و تم تعريف الإصلاح التربوي في معجم علوم التربية بأنه مشروع تغيير و تطوير النظام التربوي في إطار عملية الابتكار، و يتطور كل نظام من مستوى أدنى من العلاقات بين مكوناته إلى مستوى الاندماج ثم الاتساق، و يتم مشروع الإصلاح باستثمار المحيط و أخذ إمدادات عنه و تدبيرها، أما نتائجه فتحدد بالمردود الذي يحققه.

وكما يعني الإصلاح التربوي تغييرا أو مجموعة من التغيرات المحدثة في النظام التعليمي من أجل أن يستجيب هذا النظام لهدف أو مجموعة أهداف معينة و تمس هذه التغيرات مكونا من النظام أو مجموعة مكوناته[2].

[1] حسن حين البيلاوي,الإصلاح التربوي في العالم الثالث .مصر.عالم الكتب للنشر,1988 ص ص(9 10).
[2] ,نفس المرجع,ص12.

المطلب الثالث: أهمية المنظومة التربوية

يلعب النظام التربوي دوراً رئيسيا في إرساء القيم الخلقية للمجتمع و على هذا الأساس فإن متطلبات الحضارة الحديثة تجعل من النظام التربوي عاملاً حيوياً لتطور المجتمع.

فقد أكدت وقائع التغيرات التي شهدتها المجتمعات المختلفة عبر التاريخ بأن المجتمع الذي يقوم على نظام تربوي بالي و مغلق سوف يؤول إن عاجلا أو آجلا إلى الزوال أما النظام التربوي المتفتح المتجدد باستمرار لمجابهة احتياجات المواطنين و متطلبات الحضارة الحديثة، فيمكن أن يلعب دورا تطوريا كبيرا.

وعلى الرغم من أن هذه الملاحظات قد أصبحت اليوم من بديهيات الأمور فإن البحوث الاقتصادية المتخصصة في مجال اقتصاديات التربية حديثة العهد و لم تحظى الأفكار و الآراء التي أفرزتها مشكلات الاقتصاد التربوي بالاهتمام اللازم إلا منذ فترة قد لا تتجاوز الأربعين سنة.

وبالنسبة لأهميته على الجانب الاقتصادي فإن التأكيد على حداثة الاهتمام باقتصاديات التربية لا يعني بالضرورة أن الفكر الاقتصادي خلال مراحل تطوره قد أهمل إهمالا مطلقا العلاقة بين التربية و الاقتصاد ذلك أن الفكر الاقتصادي كافلا بالملاحظات و الآراء حول التربية و دورها في الحياة الاقتصادية.

و قد بلغ هذا الاهتمام حدا يمكننا من القول بأنه قد يصعب أن نجد في هذه الأيام اقتصاد أو مخططا يغفل دور التربية في الحياة الاقتصادية[1].

و يعود سبب هذا الاهتمام المتزايد في القطاع التربوي و دوره في التنمية الاقتصادية إلى عوامل أساسية و عديدة منها:

التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية حيث أن القطاع الاقتصادي أصبح من أهم القطاعات التي يقاس بها نمو الدولة وكلما كان هناك تطور في القطاع التعليمي كالما حدث تطور في الجانب الاقتصادي للدولة وذلك بتطور الجانب التكنولوجي والتقني ,وهذا ما يؤكد على دور العامل البشري في عملية النمو الاقتصادي لان الاستثمار فيه له مردود متزايد في كل المجالات سواء الزراعية أو التجارية أو الصناعية اوالخدماتية..

و التركيز على دور التربية في التنمية الاقتصادية لا يزال المدخل المنطقي لدراسة اقتصاديات التربية – إن للتربية تأثير مباشر على سلوك الأفراد فيما يتعلق بالاستهلاك، فالجهل في كثير من الأحيان يكون السبب الرئيسي في التخبط الاستهلاكي و تفشي ظاهرة الاستهلاك المظهري[2].

و من المؤكد أن تحسن المستوى التربوي للفرد يساعد كثيرا في التنمية للاتجاه نحو السليم.

---

[1] فاطمة الزهراء, بوكرمة,الكفاءة مفاهيم ونظريات.الجزائر,دار هومة,2008 ص 30.

[2] لمياء عبد الدايم ,المقاربة بالكفاءات وما مدى نجاعتها في التقليل من الفشل المدرسي.مذكرة مكملة لنيل رتبة أستاذ تعليم ثانوي ,معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم ,الجزائر(وقلة),2012/2011,ص 10.

ثبت علميا أن المواهب الفردية و قابليات الفرد، لا يمكن أن تنمو دون عناية و رعاية ترتكز على وسائل تربوية سليمة. و هكذا فإن التربية بتنميتها المواهب للأفراد قابليتهم تلعب دورا أساسيا في تطور العلوم و الفنون فينعكس هذا التطور على الحياة الاقتصادية حيث ينتشر الإبداع و الابتكار في وسائل الإنتاج و النقل و التنقيب عن الموارد غير المستغلة.

ونظرا لضرورة التوفيق بين الإنفاق التربوي و الإنفاق في القطاعات الأخرى فقد تكونت بين التخطيط التربوي و التخطيط الاقتصادي روابط جديدة تحكمها الأوضاع المالية العامة للدولة معناه انه من الضروري أن توضع مخططات مدروسة ماليا لقطاع التعليم على حسب الأوضاع المالية للدولة هذا ما ولد العلاقة بين القطاعين (الاقتصادي والتعليمي)معناه انه كلما كان هناك رخاء أو فائض في القطاع الاقتصادي كلما توفرت كل المتطلبات اللازمة للقطاع التعليمي وهذا ماينعكس إجابا على المردود الدراسي والثقافي للبلد و يحتاج أي نظام إلى تمويل حتى يحقق أهدافه ، ولذا فإن المخطط الإصلاحي لا ينبغي أن يتعدى في مضمونه القدرات الاقتصادية للبلد الذي يطبق فيه.فينبغي في أي مشروع إصلاحي مراعاة الشروط الاقتصادية وعدم صياغة أهداف جليلة في معناها ولكنها غير قابلة للتحقيق بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لذلك[1]

[1] لمياء عبد الدايم ,نفس المرجع ,ص 12.

المطلب الرابع: المشاكل و العوائق التي واجهت المنظومة التربوية الجزائرية قبل الإصلاح

تعاني المنظومة التربوية من عدة مشاكل، و لا يمكن إسناد مصدر هذه المشاكل إلى طرف دون آخر و من بين هذه المشكلات:

أزمة إعادة البناء :كانت بسبب الاستعمار الذي دمر كل شيء قبل رحيله حتى تبقى الجزائر في حاجة له وللتغلب على مشاكل التربية والإسراع في بناء أركان الدولة,سارعت الجزائر المستقلة في البحث عن حلول سريعة ,ومن بين الحلول أنها أخذت التشريع المدرسي الذي كان معمول به قبل الاستقلال,كما اتخذت تدابير لتغطية النقص الكبير في عدد الهياكل التعليمية.

ضعف المستوى الدراسي:ذلك نظرا للظروف والأحداث التي مرت بها الجزائر أثناء كفاحها لنيل حريتها لم تتح الفرصة للمعلمين أن يتلقوا تكوينا جيدا فهم لايملكون المستوى المطلوب للتدريس,إذ أغلبيتهم الساحقة لاتملك شهادات عليا كليسانس باللغة العربية ولا يحسنون التعليم بها وهذا بفعل التغييب القصدي للغة العربية من المستعمر الفرنسي.

إشكالية الفراغ: و هي من الإشكالات العامة حيث أنّ مسألة تأطير التلاميذ خاصة خارج أوقات التعليم الرسمية تبقى عملية فردية و غير جماعية أو مؤسساتية، و ذلك رغم إقامة النوادي و المراكز الثقافية إلّا أنّها غير جاذبة سوى للتلاميذ و حتى للشباب نتيجة التسيير البيروقراطي الطاغي عليها، مما جعل الملاذ الأهم و الآمن لهم هو الشوارع و الأحياء الشعبية و السكنية.

إشكالية العنف المدرسي: فالملاحظ أنّ جرائم الضرب و الجراح و القذف و حتى القتل أصبحت من الظواهر المتفشية في مؤسساتنا التربوية و هذا ليس من قبيل الصدفة و إنّما هو نتاج تفاعلات اجتماعية و سياسية و اقتصادية أدّت إلى استفحال هذه الظواهر التي لا يمكن معالجتها قضائيا أو إداريا و إنّما من خلال معالجة أسبابها[1]

نقص الوسائل البيداغوجية من أجهزة ووسائل إيضاحية:معناه نقص توفر الوسائل اللازمة للعملية التعليمية التعلمية التي تساعد على إيضاح البرامج التعليمية وفتح المجال للتجربة والبحث التطبيقي التجريبي كتجهيز المخابر بالمعدات العلمية والميكرو تقنية.

غياب منهجية علمية للتقويم: ذلك لان للتقويم دور مهم في العملية التعليمية التعلمية فهو الذي يبرز العيوب والأخطاء أو المشاكل التي يعاني منها التلميذ بشكل خاص والمنظومة بشكل عام,وعدم وضع برامج مدروسة للتقويم وتكون شهرية ودورية وسنوية[2].

[1] ناصر شيخاوي,متابعات وأراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائر(1962 - 2000).الجزائر,دار الأديب,2010,ص ص (14 15).

[2] نفس المرجع,ص 20

اكتظاظ الأقسام بما يعرقل السير الحسن للدرس و استيعاب التلاميذ: حيث أن هذه الظاهرة باتت تشكل عائقا كبيرا أمام التحصيل الجيد للمتعلم لان مشكل الإكتضاض يجعل المعلم يفقد السيطرة على كل التلاميذ الذين هم في القسم ومما يصعب على التلميذ إستيعاب البرنامج بشكل كلي وواضح

مشكلات مصدرها التلاميذ كالفوضى، سوء الأخلاق في التعامل مع المعلم ...الخ.

مشكلات مادية و معنوية يعاني منها الطرفين (معلم/تلميذ): بحيث أن تلك المشاكل تؤثر على الجانب السيكولوجي للمعلم والتلميذ وبالتالي تؤثر على التحصيل الدراسي لكل منهما.

نقص دراسات علمية ميدانية قبل إجراء تعديلات معينة:معناه عدم وجود دراسات ميدانية من اجل وضع التعديلات على البرامج التعليمية تكون ملائمة والواقع المعاش الحقيقي للبلاد وللمعلم والمتعلم باعتبارهم الفاعلين الأساسيين في عملية الإصلاح والتعديل للبرامج,أي انه لم يتم القيام بشكل جدي بدراسة مجموعة العوامل الحضارية والثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وإيجاد البديل الأمثل والحلول المناسبة للمنظومة التربوية الجزائرية لان الدراسات القبلية لأية تعديل او إصلاح مهمة جدا لنجاح هذا الإصلاح[1]

[1] نفس المرجع,ص24

المبحث الثاني: ماهية المقاربة بالكفاءات:

في هذا المبحث سنتناول ماهية المقاربة بالكفاءات و ذلك بإبراز كل من مفهوم المقاربة بالكفاءات و أنواعها و كذلك خصائصها و أسسها و مبادئها و مميزاتها، و ذلك من اجل توضيح تلك البيداغوجيا التعليمية الجديدة و التي تعتبر كإصلاح للمنظومة التربوية الجزائرية والتي جاءت لمعالجة تلك المشاكل والعوائق التي تعاني منها المنظومة الجزائرية .

المطلب الأول: تعريف المقاربة بالكفاءات:

لتوضيح معنى المقاربة بالكفاءات سنحاول توضيح كل من المصطلحين المقاربة والكفاءة.

المقـاربـــة

لغة: حسب المنجد المعاصر في اللغة العربية " قارب الأمر " بمعنى المناداة و المحادثة بكلام حسن.

اصطلاحا: حسب La rouse هي أسلوب معالجة الموضوع أو الشكل و هي مجموعة المساعي و الأساليب الموظفة للوصول إلى هدف معين فيمكن تحديد دلالة المقاربة إذا من خلال نمط العلاقة بين المعلم و المتعلم و المعرفة

المقاربة L'approche:

هي تصور و بناء مشروع عمل قابل للانجاز على ضوء خطة أو إستراتيجية تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال و المردود المناسب من طريقة و وسائل و مكان و زمان و خصائص المتعلم و الوسط و النظريات البيداغوجية.[1]

فالمقاربة إذن هي الاقتراب من الحقيقة المطلقة و ليس الوصول إليها لأنّ المطلق و النهائي يكون غير محدد في المكان و الزمان كما أنّها من جهة أخرى خطة عمل أو إستراتيجية لتحقيق هدف ما

تعرف المقاربة بأنها الكيفية العامة أو الخطة المستعملة لنشاط ما والتي يراد منها دراسة وضعية أو مسألة أو حل مشكلة ، أو بلوغ غاية معينة أو الانطلاق في مشروع ما ، وقد استخدمت في هذا السياق للدلالة على التقارب الذي يقع بين مكونات العملية التعليمية التي ترتبط فيما بينها من اجل تحقيق غاية تعليمية وفق استراتيجية تربوية وبيداغوجية واضحة[2]

[1] محمد الصالح حثروبي,المدخل إلى التدريس بالكفاءات.الجزائر,دار الهدى ط2 ,2002,.ص42.
[2] فاطمة الزهراء, بوكرمة ,مرجع سابق ,ص 45.

وتعرف المقاربة كذلك بأنها تصور مشروع عمل قابل للإنجاز، على ضوء خطة أو إستراتيجية تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال والمردود المناسب من طريقة و وسائل ومكان وزمان وخصائص المتعلم والوسط والنظريات البيداغوجية [1].

يلاحظ بان هذين التعريفين يحملان نفس المعنى حيث أنهما ينظران إلى المقاربة على أنها الطريقة المعتمدة لتحقيق غرض ما في المجال التعليمي ، بينما هناك من يعتمد المعنى اللغوي لكلمة المقاربة ومن ثم فهو يرى بان المقاربة تعني جعل التلميذ أكثر قربا إلى كفاءته بمعنى أن هناك جهدا يبذل من طرف المعلم قصد تقريب التلميذ إلى كفاءته أي إلى ميزاته العقلية والجسدية وحتى يتم الجمع بين المعنيين اللذين تتضمنهما التعريفات السابقة نقول بان:

المقاربة هي الطريقة المعتمدة في العملية التدريسية لتقريب المتعلم إلى كفاءته أي الطريقة التي تدفع المتعلم إلى استثمار واستغلال ما يمتلكه من قدرات وإمكانيات.[2]

الكـــــفاءة La competence:

مصطلح الكفاءة يقابله في اللغة الأجنبية ،**La Compétence** والمقصود به هو مجموع المعارف، والقدرات والمهارات المدمجة، ذات وضعية دالة، والتي تسمح بإنجاز مهمة أو مجموعة مهام معقدة ويعرفها Philippe Pernodبأنها ''القدرة على تعبئة مجموعة من الموارد المعرفية (معارف، قدرات، معلومات) بغية مواجهة جملة من الوضعيات بشكل ملائم وفعال و يعرفها، بأنها '' نظام من المعارف المفاهيمية والذهنية والمهارية (العملية)التي تنتظم في خطوات إجرائية، تمكن في إطار فئة من الوضعيات من التعرف على(المهمة الإشكالية)وحلها بنشاط وفعالية.

وتعرف الكفاءة كذلك على أنها '' هدف ومرمى متمركز حول البلورة الذاتية لقدرة التلميذ على الحل الجيد للمشاكل المرتبطة بمجموعة من الوضعيات، باعتماد معارف مفاهيمية ومنهجية مندمجة وملائمة.
ويرى محمد الدريج أن هذه الكفاءات ''إجابات عن وضعيات مشاكل تتألف منها المواد الدراسية [3].

والكفاية التعليمية، حسب مصطلحات المركز الوطني للوثائق التربوية، هي مجموعة المعارف والاتجاهات والمهارات التي يكتسبها الطالب نتيجة إعداده في برنامج تعليمي معين، توجه سلوكه وترتقي بأدائه إلى مستوى من التمكن، يسمح له بممارسة مهنته بسهولة ويسر ومن دون عناء[4].

إذا يمكن استخلاص من مجموعة التعاريف أن الكفاية تنبني على عناصر أساسية يمكن حصرها في:القدرات والمهارات، الإنجاز أو الأداء، الوضعية أو المشكل، حل الوضعية بشكل فعال وصائب , و منه ،يمكننا

[1] عبد العزيز عميمر ,مقاربة التدريس بالكفاءات ماهي؟لماذا؟كيف؟,دار الهدى ط1 2003 ص25.
[2] نفس المرجع,ص26
[3] عبد العزيز عميمر ,نفس المرجع,ص28.
[4] نفس المرجع,ص29

إجرائيا،إعطاء تعريف للكفاية على أنها القدرات والمهارات والمعارف التي يتسلح بها التلميذ لمواجهة مجموعة من الوضعيات والعوائق والمشاكل التي تستوجب إيجاد الحلول الناجعة لها بشكل ملائم وفعال.ويكون بذلك مكتفيا وواثقا من أداءه،ويسهل عليه بناء خبرته المعرفية[1].

هي مجموعة القدرات و المعارف الضرورية لكل وضعية إشكالية.

هي التحكم في المعارف بدرجة عالية و معترفة بها، حيث تسمح بالقيام بمهارات في وضعية معينة و معقدة و هي مجموعة معارف و مهارات و سلوكيات ناتجة عن تعليمات متعددة يدمجها الفرد و تتوجه نحو وضعيات مهنية مرئية، أو ميادين محددة المهام[2]

المقاربــة بالكفــاءات:

هي برامج تعليمية محددة بكفاءات كما هي مبنية بواسطة الأهداف الإجرائية التي تصف الكفاءات الواجب تنميتها لدى التلميذ و هذا بتحديد المعارف الأساسية الضرورية لإكسابه الكفاءات اللازمة و التي تمكنه من الاندماج السريع و الفعال في مجتمعه[3].

وهي أيضا بيداغوجية أو طريقة فعالة تجعل العلاقة بين الثقافة المدرسية و الممارسة الاجتماعية، تعتمد أساسا على المتعلم الذي ينشط و يبني معارفه بمفرده من خلال وضعيات المشكلات و حلها وفق طريقة تسمح للمتعلم ببناء معارفه بالتدريج اعتمادا على قدراته الفكرية (الذهنية) و يتمثل دور المدرس (المعلم) فيها بمرافقة المتعلم أثناء هذا البناء باقتراح وضعيات و أدوات مناسبة لحل وضعية المشكلة المطروحة أمام التلميذ وهي الانتقال من منطق التعليم إلى منطق التعلم من خلال توظيف المتعلم لمكتسباته تعرف هذه البيداغوجيا بأنها نموذج من نماذج التدريس يسعى إلى تطوير قدرات المتعلم ومهاراته الإستراتيجية والفكرية والمنهجية والتواصلية من اجل دمجه في محيطه ومن أجل تمكينه من بناء معرفته عن طريق التعلم الذاتي وتعرف كذلك بأنها إطار عمل يقود المتعلم إلى حل مشكلات.

كما تعرف كذلك بأنها بيداغوجية وظيفية تعمل على التحكم في مجريات الحياة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات ، وتعقد في الظواهر الاجتماعية ، ومن ثم فهي إختبار منهجي يمكن المتعلم من النجاح في هذه الحياة على صورتها ، وذلك بالسعي إلى تثمين المعارف المدرسية وجعلها صالحة للاستعمال في مختلف مواقف الحياة[4]

يلاحظ من خلال هذه التعاريف بأنها تركز على ربط المدرسة بالحياة وتعطي للعملية التعلمية بعدها الوظيفي بحيث يمكن أن يستغلها المتعلم وان يوظفها داخل المدرسة وخارجها.

---

[1] محمد بو علاق,مدخل لمقاربة التعليم بالكفاءات.الجزائر,دار الهدى,1994,ص 13.

[2] ,نفس المرجع,ص 20

[3] سليمان نايت,واخرون,مفاهيم بيداغوجية جديدة في التعليم .الجزائر ,دار الامازيغية ,2004,ص ص(29 30)

[4] نفس المرجع,ص33

ولا يفهم من ذلك بان بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات تدير ظهرها للمعارف وإنما على العكس من ذلك فهي تعطي أهمية بالغة للمعارف لكنها تعتبرها كموارد يمكن تجنيدها لمواجهة مشكلات معينة.

المطلب الثاني: مستويات الكـــفاءة

للكفاءات أربعة مستويات نذكرها في ما يلي:

1 الكفاءة القاعدية

ترتبط مباشرة بوحدة تعليمية من خلال ما يتحقق في حصة (نشاط) أو في عدد من الحصص إذا كان الدرس مشكلا من مجموعة من الوحدات (المحاور) غير أنّه إذا كانت الحصة الواحدة هي الدرس بذاتها قد تصبح عندئذ مؤشرات الكفاءة و المعايير هي (الكفاءة القاعدية).

و هي هدف أساسي يوضح بدقة ما سيفعله المتعلم أو ما سيكون قادرا على أدائه أو القيام به في ظروف محددة، و هي الملمح الأدق الذي ينبغي على التلميذ اكتسابه ليتمكن من متابعة التعليمات بنجاح حيث يستعمل مختلف موارده، أي أنّ التحكم في هذه الكفاءات يضمن خدمة الكفاءة المرحلية أي تبنى من تقاطع القدرات و المحتويات (هدف خاص) [1].

2 الكفاءة المرحلية:

هي كفاءة نسبية يكتسبها المتعلم خلال فترة معينة مضبوطة بزمن محدد (شهر ثلاثي- سداسي).

و هي هدف مرحلي دال يسمح بتوضيح الأهداف الختامية لجعلها أكثر قابلية للتجسيد، حيث يصف جوانب جزئية منها، ليست نهائية ضرورية لتحقيق الكفاءة الختامية، تدمج عدة كفاءات قاعدية.[2]

3 الكفاءة الختامية:

تتضمن نواتج تعليمات (سنة، طور أو مرحلة تعليم/تعلم) مشكلة مجموعة من الكفاءات المرحلية و هي بهذا كفاءة مركبة.

وكما يعبر عنها بالهدف النهائي الذي يصف عملا كليا منتهيا، تتميز بطابع شامل و عام، و تعبر عن مفهوم إدماجي (أي تتضمن مجموعة من الكفاءات المرحلية)، و هي عبارة عن كفاءة معقدة ضخمة تتناول من جديد المكتسبات الأساسية لسنة دراسية أو لطور من الأطوار كاملا[3].

---

[1] مديرية التعليم الأساسي, اللجنة الوطنية للمناهج,الوثيقة المرافقة لمناهج السنة الرابعة من التعليم الابتدائي.الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية,2011-2012,ص 7

[2] نفس المرجع,ص9

[3] نفس المرجع,ص 10

4 الكفاءة العرضية المستعرضة:

هي كفاءة مشتركة تكسب بعد التعليم في كل المواد الدراسية و تشمل كل النشاطات التربوية تتحول فيما بينها خلال مرحلة التعليم و التعلم لتكمل بعضها البعض و تتطور خلال المسار لتشكل فيما بعد كفاءات جديدة أكثر تطور تعتمد عليها كفاءة أخرى متقاطعة و هناك كفاءات أخرى نذكر منها الكفاءات الشخصية، الكفاءات المهنية[1].

المطلب الثالث: خصائص و مبادئ المقاربة بالكفاءات:

أولا: الخصائص: تتميز المقاربة بالكفاءات بعدة خصائص نذكر منها:

1–تفريد التعليم أي أن التعليم في إطار هذه المقاربة يدور حول المتعلم وينطلق من مبدأ الفروق الفردية بين التلاميذ كما يشجع على استقلالية المتعلم ويفسح المجال أمام مبادراته وآرائه وأفكاره.

2–حرية المدرس واستقلاليته ، تمتاز هذه البيداغوجيا بأنها تحرر المدرس من الروتين وتشجعه على إختبار الوضعيات والنشاطات التعليمية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءات المستهدفة.

3تحقيق التكامل بين المواد أي أن الخبرات التي تقدم للمتعلم تقدم في إطار مندمج لتحقيق الكفاءات المستعرضة[2]

4–**التقويم البنائي** ، أي أن التقويم وفق هذه البيداغوجيا لا يقتصر على فترة معينة وإنما يساير العملية التعليمية ، والمهم في العملية التقويمية هنا هو الكفاءة وليس مجرد المعرفة

5–تبني الطرق البيداغوجية النشطة والابتكار: من المعروف أن أحسن الطرائق البيداغوجية هي تلك التي تجعل المتعلم محور العملية التعليمية التعلمية والمقاربة بالكفاءات ليست معزولة عن ذلك إذ أنها تعمل على إقحام التلميذ في أنشطة ذات معنى بالنسبة إليه, منها على سبيل المثال إنجاز المشاريع وحل المشكلات ويتم ذلك إما بشكل فردي آو جماعي[3]

6–تحفيز المتعلمين على العمل: يترتب عن تبني الطرق البيداغوجية النشطة تولد الدافع للعمل لدى المتعلم فتخف أو تزول كثير من حالات عدم انضباط التلاميذ في القسم ذلك لان كل واحد منهم سوف يكلف بمهمة تتناسب ووتيرة عمله وتتماشى وميوله واهتمامه.

---

[1] المعهد الوطني لتكوين مستخدمين التربية وتحسين مستواهم,تعليمية المواد في المدرسة الابتدائية,الجزائر.2004 ص 10

[2] نفس المرجع,ص 12

[3] رمضان أرزيل ومحمد حسونات ,نحو إستراتيجية التعليم بالمقاربة بالكفاءات . الجزائر ,دار الأمل,ط2, 2002,ص 11

7-تنمية المهارات وإكساب اتجاهات وميولات جديدة: تعمل المقاربة بالكفاءات على تنمية قدرات المتعلم العقلية والمعرفية والانفعالية والنفسية والحركية وقد تتحقق مفردة أو مجتمعة.[1]

8-عدم إهمال المحتويات (المضامين):إن المقاربة بالكفاءات لا تعني استبعاد المضامين وإنما يتم إدراجها في إطار ما ينجزه المتعلم لتنمية كفاءاته كما هو الحال في انجاز المشروع مثلا.

9-اعتبارها معيار للنجاح المدرسي: تعتبر المقاربة بالكفاءات أحسن دليل على أن الجهود المبذولة من اجل التكوين تؤتي ثمارها وذلك لأخذها الفروق الفردية بعين الاعتبار[2].

وبالإضافة إلى الخصائص السابقة فأنها تتميز كذلك بما يلي:

1-النظر إلى الحياة من منظور عملي.

2-التخفيف من محتويات المواد والأنشطة الدراسية.

3-تفعيل المضامين والمحتويات في المدرسة والحياة.

4-تثمين المعارف وجعلها صالحة للاستعمال في مختلف مواقف الحياة.

5-تحويل المعرفة النظرية إلى معرفة نفعية.

ثانيا: مبادئ المقاربة بالكفاءات:تقوم المقاربة بالكفاءات على جملة من المبادئ نذكر منها :

البناء: استرجاع و استحضار المتعلم للمعارف السابقة و ربطها بالمكتسبات الجديدة و تخزينها في الذاكرة.

التطبيق: أي ضرورة الممارسة و المران من اجل التمكن، يعني ممارسة الكفاءة بغرض التحكم فيها، بما أن الكفاءات تعرف عند البعض على أنّها القدرة على التصرف في وضعية ما يكون التلميذ نشطا في تعلمه.

التكرار: أي تكليف المتعلم بنفس المهام الإدماجية عدة مرات تقصد الوصول به إلى الاكتساب المعمق للكفاءات و المحتويات.

الإدماج: يسمح الإدماج بممارسة الكفاءة عندما تقرن بأخرى كما يتيح للمتعلم التمييز بين مكونات الكفاءة و المحتويات و ذلك ليدرك الغرض من تعلمه[3].

الترابط: المزاوجة بين أنشطة التعليم و أنشطة التقويم و ذلك قصد تنمية الكفاءات، و يعني أيضا أن الكفاءات التي تم تحديدها يجب أن يربط بينها رابط يسهل معها تحقيق درجة عالية من الأداء المطلوب عبر فترات متتالية.

---

[1] نفس المرجع,ص13

[2] نفس المرجع,ص12 .

[3] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم تعليمية المواد في المدرسة الابتدائية ,,مرجع سابق,ص15

التدرج: يعني أن المدرس عندما يحدد مجموعة من الكفاءات التي ستجعل المتعلم يكتسبها في فترة معينة انطلاقا من مضامين معينة، و في إطار وضعيات إشكالية معينة، يقوم بترتيبها من البسيطة إلى المعقدة[1].

المطلب الرابع: أسس و مميزات المقاربة الكفاءات

أولا: أسس المقاربة بالكفاءات: تنقسم أسس المقاربة بالكفاءات إلى أسس منهجية و أخرى ذات بعد استراتيجي و هي :

1-الأسس ذات البعد الاستراتيجي: هي مقاربة ذات توجه مستقبلي ذلك على انه علاوة الاهتمام بتحسين أداء المنظومة التربوية فإن الأمر هنا يتعلق بانتهاج مسمى استشرافي في منظور مستقبلي من اجل تصور و إقامة مدرسة متجددة تليق بمجتمع يشهد تحولات يومية و يدنو نحو المستقبل.

مقاربة متكاملة تتيح تنظيما أحسن لجميع العناصر التي تنطوي عليها البرامج الدراسية.

مقاربة متدرجة باستمرار تضفي على البرامج الدراسية الديناميكية التي تهدف دوما نحو المستقبل مع مقدرتها على دعم استقرار المعارف المؤقتة و التدرج بخطى دءوبة.

مقاربة علمية من شانها جعل البرامج الدراسية تعكس بصدق ما تفرزه مدونة الإجراءات من الأهداف المحددة بكل وضوح و تعتمد على بناء الفرضيات و تحديد الإجراءات الدقيقة الكفيلة بوضع تلك البرامج حيز التطبيق[2].

2-الأسس المنهجية: تحتل الأسس المنهجية مكانة مركزية في المساعي و المقاربات المذكورة آنفا، و تقوم على مجموعة من التغيرات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

مبدأ الكلية و الشمولية: الذي يأخذ بعين الاعتبار مجموع الأهداف المنشودة، و يعني بتحقيق جميع الجوانب المبرمجة في صلاح التخرج قبل الشروع في بناء برنامج دراسي معين.

مبدأ الاتساق: أو التماسك و الترابط بين مختلف مكونات المنهاج بدءا من اختيار الأهداف و انتهاء بضبط استراتيجيات التقييم المقترحة في المنهاج.

مبدأ قابلية التطبيق: أي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة عناصر السياق الذي يتم في تطبيق المنهاج و جدوى ذلك كله.

[1] رمضان ارزيل ومحمد حسونات ,مرجع السابق,ص 20.
[2] زكرياء بن يحيي, التدريس عن طريق المقربة بالأهداف و المقاربة بالكفاءات. الجزائر,دار القصبة,2006 ص92.

مبدأ المقروئية: أي وضوح عناصر البرنامج بحيث يكون من اليسير إدراك و فهم البرامج الموضوعة تحت تصرف المعلم أو المتعلم.

مبدأ التقييم الذي يتطلب أن يسير التقييم جنبا إلى جنب مع مسار التعلم.[1]

مبدأ التلاؤم الذي يتطلب أن تكون البرامج مطابقة للأهداف المقررة و ملائمة للحاجات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع و تطلعاته[2].

ثانيا: المميزات: تتميز المقاربة بالكفاءة بجملة من المميزات نذكر أهمها فيما يلي:

- إن المقاربة الجديدة للمنهاج تجعل من المتعلم محورا أساسيا لها وتعمل على إشراكه في مسؤولية قيادة وتنفيذ عملية التعلم ,وهي تقوم على اختيار وضعيات تعلميه مستقاة من الحياة في وضعية مشكلات ترمي عملية التعلم إلى حلها باستعمال الأدوات الفكرية ,وبتسخير المهارات والمعارف الضرورية لذلك

- حل المشكلات (أو الوضعيات المشكلة) هو الأسلوب المعتمد للتعلم الفعال ,إذ انه يتيح الفرصة للمتعلم في بناء معارفه بإدماج المعطيات والحلول الجديدة في مكتسباته السابقة.

- تعمل المناهج على تشجيع اندماج المفاهيم والأدوات المعرفية الجديدة بدل اعتماد الأسلوب التراكمي للمعارف.

- تحدد المقاربة بالكفاءات ادوار متكاملة جديدة لكل من المعلم والمتعلم

فالمعلم منشط ومنظم وليس ملقنا وهو بذلك يسهل عملية التعلم ويحفز على الجهد والابتكار وكما يعد الوضعيات ويحث المتعلم على التعامل معها ويتابع باستمرار مسيرة المتعلم من خلال تقويم مجهوداته.

- المتعلم محور العملية التعليمية التعلمية وعنصر نشيط فيها فهو مسؤول على التقدم الذي ينجزه ويبادر ويساهم في تحديد المسار التعليمي وكما يمارس ويقوم بمحاولات يقنع بها أنداده ويدافع عنها في جو تعاوني ويثمن تجربته السابقة ويعمل على توسيع أفاقها[3].

[1] نفس المرجع ,ص94
[2] نفس المرجع ,ص 95
[3] محمد بو علاق ,مرجع سابق,ص 45.

خلاصة الفصل الأول:

إن النظام التربوي هو تلك القواعد والتنظيمات التي تتبعها الدولة لتنظيم وتسيير شؤون التربية و التعليم من جميع الجوانب والنظم التربوية بصفة عامة وكما انه يعكس الفلسفة الفكرية لكل مجتمع ,و كما إن للنظام التربوي أهمية كبيرة في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية حيث أصبح في هذا العصر للتطورات الاقتصادية مرتبطة بمدى تطور الدول في الجانب العلمي والتكنولوجي وتطور الأبحاث العلمية ,وهذا مايدعو إلى التفكير في الإصلاح التربوي والنظم التربوية التي هي عملية تعديل وتحسين النظام التعليمي وطرائق التدريس بغرض إحداث تنمية علمية وبالتالي تنمية شاملة للمجتمع,وعادتا يحدث الإصلاح عندما تكون هناك مشاكل تعيق السير الجيد للسياسات التعليمية في الدولة والتي تعاني منها المنظومة التربوية ولايمكن إسناد هذه المشاكل إلى طرف واحد فقط بل هي تكون مشاكل صادرة من المدرسة ذاتها ومشاكل صادرة من المحيط الخارجي للمدرسة أي المجتمع .

الفصل الثـــــاني

واقع إصـــــلاح المنظومة التربويـــــة الجزائـــــرية

نسعى في هذا الفصل إلى تبيان واقع الإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية الذي جاء كحل للمشاكل والعوائق التي تعاني منها منظومتنا الجزائرية ,فالإصلاح هذا جاء كبديل للمقاربة بالأهداف البرنامج القديم الذي استبدل بيداغوجا جديدة ألا وهي المقاربة بالكفاءات التي قمنا بالتعريف عن الإطار النظري لها في الفصل الأول والتي سنتناولها في الفصل الثاني لتوضيح واقع الإصلاح التربوي مضمونه ومجالاته للمقاربة القديمة التي جاء بها كإصلاح ,ولتوضيح ذلك قمنا بوضع مبحثين بالنسبة للمبحث الأول فقد تناولنا فيه كل من تعريف الإصلاح التربوي ولمحة عن الإصلاح التربوي لـ2003 وإبراز مجالاته التي عالجها وكذلك دواعي الإصلاح و أهدفه والمبحث الثاني تناولنا فيه كلا من تقييم الإصلاح التربوي لـ2003 وذلك بتوضيح إيجابياته وسلبياته والمقارنة بين البرنامج القديم والمنهاج الجديد.

المبحث الأول:تطور المنظومة التربوية الجزائرية حتى 2003

مرت المنظومة المنظومة التربوية الجزائرية بتطورات مختلفة وعبر فترات زمنية متنوعة وفي هذا المبحث سندرس تطور المنظومة التربوية الجزائرية منذ العهد الإستعماري إلى غاية الإصلاح التربوي الجديد لـ2003

أولا: وضعية التربية والتعليم أثناء العهد الاستعماري:

يمكن إيجاز المراحل التي مرّ بها التعليم خلال العهد الاستعماري فيما يلي:

1-المرحلة الأولى من 1830 إلى1880:إنقسمت هذه المرحلة إلى فترتين هما كالتالي:

الفترة الأولى عملت السلطات الفرنسية، في بداية هذه المرحلة، على تقليص انتشار التعليم الذي وجدته، بهدم وتخريب النظام التربوي الجزائري بشتى الوسائل. وهكذا وبأمر من السلطات العسكرية الفرنسية هُدم الكثير من المساجد والزوايا، وحُول بعضها إلى مخازن أو كنائس (كما هو الحال بالنسبة لمسجد كيتشاوة)، وبيع البعض الآخر إلى المعمرين لاستخدامها كمساكن. كما أن السلطات الفرنسية المحتلة لم تهتم بتعليم أبناء الجزائريين في المدارس التي أقامتها لأبناء المعمرين.

تندرج هذه العملية في إطار الإستراتجية العامة للسلطات الاستعمارية والرامية إلى تجهيل الجزائريين ومسخ شخصيتهم الوطنية عن طريق ضرب رصيدهم الثقافي والديني حتى يسهل عليها إحكام قبضتها عليهم.[1]

أما الفترة الثانية من هذه المرحلة (أي من1850 إلى 1880) فقد أثيرت قضية تعليم أبناء الجزائريين، وقد ترتب عن الجدل، الذي رافق ذلك، فتح عدد محدود جدًا من المدارس في بعض المدن الكبرى لاستقبال الأطفال الجزائريين. ونظرًا لمعارضة الكثير من المعمرين، الذين كانوا يعتبرون تعليم المسلمين خطرًا على وجودهم، فإن عدد هذه المدارس بقي ضئيلا للغاية، وغير كاف. يضاف إلى ذلك أن أغلب الجزائريين كانوا ينظرون إلى هذا التعليم نظرة ازدراء واحتقار ولا يسمحون لأبنائهم بالانتساب إليه، خوفا من ذوبان شخصيتهم وانحلال أخلاقهم، مفضلين عنه ما بقي من الكتاتيب والزوايا .

وفي نهاية هذه المرحلة (1880) لم يزد عدد الأطفال الجزائريين المتمدرسين عن 10000 تلميذ من أصل 500000 طفل بلغوا سن التمدرس، أي حوالي 2% فقط[2].

2-المرحلة الثانية من1880 إلى1930

بدأت، اعتبارًا من عام 1880، تظهر نزعة جديدة لدى بعض السياسيين الفرنسيين، الذين دعوا إلى تعميم التعليم بالفرنسية على الأطفال الجزائريين وذلك تطبيقا لسياسة الإدماج التي أقرتها الحكومة الفرنسية. وقد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية ,النشرة الإعلامية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية , العدد28,أكتوبر,2000,ص14.

[2] نفس المرجع,ص14.

أصدرت هذه الأخيرة تعليمات لتطبيق قانون 1881/6/12، المتعلق بمجانية التعليم وقانون1882/3/28، المتعلق بإلزامية التعليم الابتدائي.

غير أن هذين القانونين لم يطبق على أغلبية أطفال الجزائريين المسلمين.وهذا ما جعل نسبة التمدرس، في نهاية القرن التاسع عشر، لا تزيد عن 7.3% بالنسبة لأبناء الجزائريين في الوقت الذي وصلت فيه إلى 84% بالنسبة لأبناء المعمرين.[1]

3-المرحلة الثالثة من1930 إلى1962

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

أ-قامت الحكومة الفرنسية، بعد الحرب العالمية الأولى، بوضع مخطط لتعميم التعليم على أبناء الجزائريين، الذين كانوا يسمونهم بـ "الفرنسيين المسلمين". كما شرعت في تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي عليهم، والذي جاء به قانون 1882، وألغي، في سنة1949، التعليم المخصص للأهالي.

غير أن هذه الإجراءات لم تحسن من نسبة تمدرس الأطفال الجزائريين الذين بقي العديد منهم محروما من التعليم نتيجة عدم وجود الهياكل المدرسية أو بسبب الوضع الاجتماعي للأولياء أو لاعتبارات أخرى. وهكذا لم تزد، غداة أول نوفمبر 1954، نسبة التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس النظامية، عن 15%من الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس[2] .

ب- كثفت الحكومة الفرنسية، بعد اندلاع الثورة عام 1954، من محاولاتها للتكفل بتعليم الأطفال الجزائريين، حيث أقامت، عام 1955، المراكز الاجتماعية الخاصة بالأطفال الكبار، وأصدرت سنة 1958 قانونا جديدًا يتعلق بتعليم المسلمين ووضعت مخططا آخر لتعميم التعليم عليهم في مدة 8 سنوات.

جـ- صدر، في 20سبتمبر1947، أمر يعتبر اللغة العربية إحدى "لغات الاتحاد الفرنسي"، ويلزم بتدريسها في جميع المستويات، غير أن هذه اللغة بقيت عمليا مهمشة، باستثناء المعاهد الإسلامية الفرنسية-Franco Musulmanالثلاثة التي أقيمت في كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة، وحولت إلى ثانويات فرنسية-إسلامية ثم إلى ثانويات وطنية عام1959.

د- شرعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فتح مدارس ابتدائية حرة باستعمال الأموال التي تبرع بها المواطنون. وقد بلغ عددها أكثر من 150 مدرسة يتابع التعليم بها أزيد من4500 تلميذ.كما اهتمت الجمعية بالتعليم الثانوي وقامت بإرسال العشرات من الطلبة إلى مختلف الدول العربية وخاصة إلى جامع الزيتونة بتونس

[1] نافذة على التربية,العدد 28 أكتوبر 2000 نفس المرجع ص 22.
[2] نفس المرجع ,ص24

والأزهر بمصر [1] .

ثانيا: وضعية التربية والتعليم منذ استرجاع السيادة الوطنية:

يمكن تلخيص تطور المنظومة التربوية الجزائرية، منذ الاستقلال حتى الآن، فيمكن تتبعه من خلال الفترات التالية:

1- الفترة الأولى: من 1962م إلى 1976م:

تعتبر هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى و من أولويات هذه الفترة نجد:

تعميم التعليم بإقامة المنشئات التعليمية و توسيعها إلى المناطق النائية.

تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

التعريب التدريجي للتعليم.

و كان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من 20 % إبان الدخول المدرسي بعد الاستقلال إلى 70% في نهاية المرحلة[2].

2- الفترة الثانية: إبتداءاً من 1976م إلى 1999م:

بدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976م المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر الذي أدخل إصلاحات عميقة و جذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و قد كرس الأمر ما يلي:

ديمقراطية التعليم في الجزائر: نص عليه الأمر 35/76في بابه الأول بالفصل الأول في المادة (04) أما في القانون التوجيهي فقد نصت عليه المادة (11) من باب التعليم الأساسي.

مجانية التعليم في الجزائر: نص عليه المرسوم 67/76 أما في القانون التوجيهي فنصت عليه المادة (13) من بابه الأول.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية ,النشرة الإعلامية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية , العدد31,جانفي ,2000,ص54.

[2] بوبكر بن بوزيد, إصلاح التربية في الجزائر.الجزائر ,دار القصبة,2009,ص 19.

إلزامية التعليم الأساسي: نصت عليه المرسوم 71/76 و القانون التوجيهي استبدال ذلك بالتعليم الأساسي في الباب الثال

تعريب التعليم: بعد الاستقلال مباشرة قامت الحكومة الجزائرية بحذف اللغة الفرنسية و تعميم اللغة العربية في المواد الدراسية بحذف اللغة الفرنسية و تعميم اللغة العربية في المواد الدراسية[1].

جزأرة التعليم: بمعنى جعل كل المضمون الدراسي جزائري مئة بالمائة

كما تضمن الأمر السابق نوعين من الأهداف:

أهداف وطنية:

و تتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين و إعدادهم للعمل و الحياة و إكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة و التقدم و حق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهداف دولية:

تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة و المساواة بين المواطنين و الشعوب و إعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة و التمييز و تنمية تربوية تتجاوب مع حقوق الإنسان و حرياته الأساسية[2]

الفترة الثالثة: ابتداء من 1999م.

انطلقت هذه الفترة من نفس المبادئ السابقة و المتمثلة في أنّ التعليم إجباري و إلزامي مجاني حسب أمر 35/76ثم تلاها إصلاح سنة 1999 الذي يقوم 1999 على:

1- **الهيكلة الكلية للقطاع:**

إنّ كل تجديد في المناهج و الأساليب يقتضي تجديدا في الهياكل و المنشات و الوسائل التي تتكيف و خطط التعليم المعاصر القائم على التعليم بالأساليب الميكروتقنية بمعنى انه يجب أن يكون هناك تجهيز مادي بوسائل تقنية معاصرة تتواكب والإصلاح الجديد (كتوفير الحاسوب والمخابر المجهزة بكل الآلات اللازمة للعملية التعليمية التعلمية).

2- **إصلاح المناهج و البرامج:**

[1] نفس المرجع .ص26
[2] نفس المرجع,ص 28

إنّ تبني فكرة المناهج التربوية الجديدة على أساس المقاربة بالكفاءات تأتي ضمن عملية التقييم الدوري للبرامج و الكتب المدرسية نشاط ضروري و مهم نظرا للتغيرات و التطورات التي تحدث في مختلف الميادين و نظرا كذلك للحاجات الجديدة التي تظهر في المجتمع و التي يجب تلبيتها من ناحية أخرى.

3-تكوين الأساتذة:

إنّ التكوين الجيد للمعلم يتطلب إنشاء مراكز إقليمية يمكن للمعلمين من خلالها الحصول على الخدمات التدريجية و الأنشطة و الممارسة في ورشات للعمل خاصة فيما يتعلق بأساليب التدريس الحديثة و أساليب التقويم، إنّ إعادة تأهيل المعلمين أثناء الخدمة يقتضي توفير الخلفية الأدبية لمختلف العلوم العلمية و الإنسانية حتى يتمكن هذا الأخير من امتلاك وحدة المعرفة و العمل في إطارها.[1]

4-التقويم:

إن التقويم جزء من عملية التعليم والتعلم فهو مدمج فيها وملازم لها كما انه كاشف للنقائص ومساعد على تشخيص الاختلالات والتذبذبات التي يمكن أن تحصل خلال عملية التعلم وتساعد على استدراكها بصفة عادية ومنتظمة[2].

5-التكفل بتدريس اللغة الأمازيغية :

شرع في إدراج اللغة الأمازيغية ضمن برامج المنظومة التربوية منذ العام الدراسي 19951996 باعتبارها آنذاك مادة اختيارية في السنة التاسعة أساسي والسنة الثالثة ثانوي .استفاد من هذا التعليم 37.700 تلميذ موزعين على 16 ولاية، وفي إطار ترقية اللغة الأمازيغية بشتى متغيراته المحلية،وفي إطار تنصيب السنة الثانية من إصلاح المنظومة التربوية، أصدرت وزارة التربية الوطنية تعليمات تتعلق باتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية، وتوفير الموارد المادية والبشرية والوسائل البيداغوجية الضرورية .و في عام2005

2006تم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع سنوات التعليم المتوسط- والثانوي وتطور عدد التلاميذ المسجلين، وتجاوز عددهم في العام الدراسي2005

95.000 تلميذ، تكفل بتدريسهم 316 معلم .بحلول السنة الدراسية2008/2009

[1] نفس المرجع .ص30

[2] نفس المرجع ,ص32.

أصبح عدد المدارس الابتدائية التي تدرس الأمازيغية 768 مدرسة، و 282 مؤسسة متوسطة، و 64 ثانوية أي ما مجموعه1.114 مؤسسة تعليمية مقابل 790 مؤسسة عام . 2007 وصل عدد التلاميذ الدارسين للأمازيغية في السنة لدراسية2008/2009

إلى 166.406 تلميذ مقابل 131.313 في سنة 2007.[1]

على الصعيد القانوني تم إدراج الأمازيغية بصفة رسمية ضمن برامج المنظومة التربوية تطبيقا للأمر رقم 09/03المؤرخ في 13 أوت2003 المعدل لأمريه 16 أفريل . 1976 حيثي يقضي هذا الأمر":إدراج تعليم تمازيغت، لغة وطنية في نشاطات الإيقاظ أو كمادة في النظام التربوي .تعمل الدولة إلى ترقية وتطوير تعليم الأمازيغية في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني، برصد الوسائل التنظيمية التربوية الضرورية للاستجابة لطلب هذا التعليم في التراب الوطني[2]

حيث يرمي تعليم اللغة الامازيغية إلى ربط المتعلم بثقافة وطنه وأصالته وإكسابه جملة من المعارف والمهارات اللغوية التي تسمح له بالتواصل مع محيطه وتراثه ويتضمن منهاج اللغة الأمازيغية برنامجين هما:

أ–البرنامج الأول:يعالج اللغة الأمازيغية على أنها اللغة الأم موجه للتلاميذ الذين يستعملونها في المنزل أو محيطه المباشر وهو يرمي إلى التحكم في التبليغ والتواصل.

ب–البرنامج الثاني:يعالج اللغة الأمازيغية على أنها لغة ثانية,موجهة لتلاميذ لايعرفونها وهو يرمي إلى إكساب المتعلم كفاءات تسمح له بالتعبير بهذه اللغة في وضعيات متنوعة.

إن إدراج اللغة الأمازيغية في هذه المرحلة ابتداء من السنة الأولى يكون على أساس اختياري يتم في المدارس التي تتواجد بها أقسام مفتوحة من قبل أو يتواجد فيها تلاميذ يظهرون رغباتهم في تعلمها[3]

المبحث الثاني: دواعي الإصلاح و تطوير المناهج

تعددت و اختلفت دواعي الإصلاح و التطوير للمناهج في الجزائر حيث كانت تلك الدواعي تمس مختلف الجوانب فمنها السياسية و الاجتماعية و التطوير التكنولوجي فمنها دواعي خارجية و أخرى محلية راجعة إلى المشاكل التي تواجهها المنظومة التربوية في الجزائر منها تدني نوعية التعليم...إلخ و من هذه الدواعي:

1–دواعي سياسية:

أهم سبب دفع بالإصلاح هو الاتجاه بالنظام التعليمي في الجزائر إلى ما يجعله يلحق بركب التطور الذي تشهده البلدان المتقدمة, حيث يتوقع من الطبقة السياسية بمختلف تشكيلاتها أن تعبر في برامجها

[1] نافذة على التربية .العدد31.ص66

[2] نفس المرجع ,ص69

[3] وسيلة حرقاس,مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في اطار الاصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس التربوي ,كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم النفس وعلوم التربية ,جامعة قسنطينة ,2009 2010,ص65.

السياسية عن تطلعات المجتمع وسبل النهوض به. فلا توجد أي تشكيلة سياسية إلا ولها نظرة معينة إلى موضوع التربية والتعليم ودورهما في المجتمع.وباعتبار النظام التربوي أحد أهم مكونات السياسة التنموية العامة التي تتبناها السلطة السياسية.فإنه ينبغي على واضعي الخطط الإصلاحية الإطلاع التام بالمكانة التي يحتلها هذا النظام في إطار الخطة التنموية العامة.وعلى مختلف التصورات التي تتبناها السلطة للعملية الإصلاحية. وهذا راجع لكون السلطة هي المسؤول الأول عن توفير كل الوسائل التي تتطلبها عملية الإصلاح .فإذا ما تم التطابق التام بين المعايير التاريخية والحضارية و الاجتماعية و السياسية، فإننا نتوقع أن يسير المشروع الإصلاحي نحو تحقيق أكبر من الأهداف التي سطرها. وهنا يتحقق السير الإيجابي لاتجاهات الإصلاح.[1]

2-دواعي اقتصادية و اجتماعية:

تحسين الظروف المعيشية للأفراد و تطوير وسائلها و أساليبها. و ذلك بمواجهة متطلبات التغيير الحاصل في الوظائف و المهن، و هي تحتاج إلى وعي كبير بثقافة علمية و تقنية واسعة و خبرة طويلة لا يمكنها أن تستغني عن نتائج التعليم التي تعد من العناصر الهامة لأي تحول اجتماعي أو تغيير في مجال العلاقات الاجتماعية و في مجال الفكر و الإنتاج أي أن التعليم أصبح قوة يعتمد عليها للخروج من حالات الفقر و التخلف[2].

3-تطور التكنولوجيا و ثورة الاتصالات:

من ابرز سمات العالم المعاصر تتسارع التغيرات التكنولوجية لاسيما في ميدان الإعلام و الاتصال و يؤكد ذلك ما نشهده و نسمع به يوميا من زخم في المعلومات التي تزاحم بعضها البعض و يضفي لاحقا على سابقتها طابع التقدم السريع، و على المشروع التربوي أن يعبر هذا اهتمامه فيكون للنشء القدرة على التكيف مع الجديد و عدم تركيز البرامج التعليمية على المفاهيم فحسب بل على امتلاك المواقف المنهجية المعروفة من قدرة على التحليل، النقد، التركيب و الإبداع ...الخ و هذا ما دفع منظومتنا التربوية إلى ما يلي:[3]

4-تغيير مضامين المناهج التعليمية:

تعتبر المناهج التعليمية مجموعة المعارف و الخبرات التي يتعلمها التلاميذ بإشراف المدرسة و إدارتها، فهو يمثل المادة الإجرائية للتربية، لذلك يجب أثناء وقوعها مراعاة حاجات المتعلمين و متطلبات حياتهم العلمية و المهنية في ظل التغيرات العصرية لتهيئة الفرد للتحولات التي تنتظره[4].

5-تطوير وسائل التعليم:

---

[1] نفس المرجع .ص 70

[2] نصر الدين بو جلمان (واخرون),واقع التدريس بالمقاربة بالكفاءات في المدرسة الابتدائية.مذكرة مكملة لنيل رتبة معلم ابتدائي ,معهد التكوين للمعلمين وتحسين مستواهم ورقلة ,2011/2010 ص ص(34 35).

[3] نفس المرجع,ص36

[4] نفس المرجع,ص37

نظرا لاعتماد الجزائر على وسائل التعليم القديمة و التي تتماشى و التكنولوجيا الحديثة و ثورة الاتصالات، عملت من خلال إصلاحها لهذا على محاولة تطويرها وفق لهذه التغيرات و مسايرتها كإدخال الإعلام الآلي و الانترنت و ذلك من أجل تسريع عملية التعليم و الاعتماد على التعلم الذاتي، بهذه الطريقة يزول التعليم المبني على الحفظ عن ظهر قلب و يتم التركيز على تنمية الكفاءات و المهارات الضرورية للتأمل مع المعلومات تعاملا منطقيا و هذا ما يلزم التلاميذ على ان يتعلم كيف يختار المعلومات و يستعملها[1].

6-تدني نوعية التعليم:

عان قطاع التربية و التعليم من عدة صعوبات ساهمت في تدني نوعية التعليم هذا الوضع الذي يدعو بطبيعة الحال غلى القيام بإصلاحات عديدة لتفادي هذا المشكل باعتبار أن هذا القطاع هو الأساس للنهضة بكل القطاعات.

لذا عملت الخطة الدراسية للتعليم على وضع مناهج و برامج دراسية جديدة تعتمد على المقاربة بالكفاءات و التي تهدف إلى التقليل من هذه الصعوبات عن طريق اكتساب المعلم كفاءة مهنية مؤهلة و عدم اكتفائه بتبليغ المعارف فقط بل عليه بتجاوزها إلى ابعد الحدود المعرفية[2] .

[1] نفس المرجع,ص39

[2] ناصر شخاوي ,مرجع سابق,ص 45.

المبحث الثالث:مجالات ومضامين الإصلاح التربوي لـ 2003

يعد إصلاح المنظومة التربوية الذي تم سنة 2003 الثاني من نوعه بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية سنة 1976 غير انه إذا كان إصلاح السبعينات قد أملته فترة ما بعد الاستقلال و كانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة بمضامينها و إطاراتها و برامجها فان الإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و بالحاجات الاجتماعية الناجمة عن هذه التطورات و تفرضه تحديات تختلف عن تلك التي كان على المدرسة الجزائرية إن تواجهها بإعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة و تميزه تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت في إحداث تغيير في وسائل التعليم و أساليبه[1].

وقد بدا تجسيد هذا الإصلاح في أول الأمر بتنصيب لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية و تتكون هذه الأخيرة من 157 عضوا كلفت بإعداد تشخيص ذي مصداقية و موضوعي و متكامل للمنظومة التربوية من اجل اقتراح مشروع يتضمن عناصر مكونة لسياسة تربوية جديدة في إطار ومسعى شامل ومدمج و منسجم و ركزت اللجنة على ثلاث محاور تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص؛ السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي؛ إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها ما[2]
وقد تُوِّجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها .وشكل هذا الملّف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال

وفي يوم 2002/04/30 عرض ملف إصلاح المنظومة التربوية على مجلس الوزراء الذي اتخذ عددا من القرارات تم إدراجها ضمن برنامج الحكومة وتتعلق تلك القرارات التي أقرها مجلس الوزراء، في اجتماعه يوم 30 افريل 2002، بثلاثة محاور كبرى يمكن إجمالها في النقاط الآتي التالية:[3]

أولا:إصلاح مجال البيداغوجيا:

1- إصلاح البرامج التعليمية:

من مفهوم البرنامج إلى مفهوم المنهاج: إن تطبيق بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات، يستلزم التخلي عن مفهوم البرنامج، و الانتقال إلى مفهوم المنهاج؛ إذ الأول عبارة عن مجموعة المعلومات و المعارف التي يجب تلقينها

[1] بوبكر بن بوزيد,مرجع سابق,ص 55
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية ,نافذة على التربية ,نشرة إعلامية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية,العدد43 فيفري,2002, ص19.
[3] نفس المرجع,ص 22

للطفل خلال مدة معينة، في حين أنّ الثاني يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ، تحت إشراف و مسئولية المدرسة، خلال مدة التعليم، أي كل المؤثرات التي من شأنها إثراء تجربة المتعلم خلال فترة معينة[1].

لذا، فالمناهج الجديدة، التي اعتمدت المقاربة بالكفاءات، تجيب على التساؤلات الآتية:

ما الذي يتحصل عليه التلميذ في نهاية كل مرحلة من معارف و سلوكات و قدرات و كفاءات؟

ما هي الوضعيات التعليمية الأكثر دلالة و نجاعة، لاكتساب التلميذ هذه الكفاءات؟

ما هي الوسائل و الطرائق المساعدة على استغلال هذه الوضعيات؟

كيف يمكن أن يقوّم مستوى أداء المتعلم، للتأكد من أنه قد تمكن فعلا من الكفاءات المستهدفة؟[2]

و لتوضيح الفرق بين البرامج القديمة، و المناهج الجديدة إليك الجدول الآتي:

[1] نافذة على التربية,العدد43 ,نفس المرجع ,ص33.
[2] نفس المرجع ,ص 35

جدول يوضح الفرق بين البرنامج القديم و المنهاج الجديد

البرنامج القديم	المنهاج الحالي
مبني على المحتويات، أي ما هي المضامين اللازمة لمستوى معين، في نشاط معين و من ثم يكون المحتوى هو المعيار.	مبني على أهداف معلن عنها في صيغة كفاءات، أي ما هي الكفاءات المراد تحقيقها لدى التلميذ في مستوى معين، و من ثم تكون الكفاءة هي المعيار.
- مبني على منطق التعليم و التلقين، أي ما هي كمية المعلومات و المعارف التي يقدمها المعلم، - المعلم يلقن يأمر و ينهى - التلميذ يستقبل المعلومات	- مبني على منطق التعلم أي ما هي التعلمات التي يكتسبها المتعلم من خلال الإشكاليات التي يطرحها المتعلم؟ - ما مدى تطبيقها في المواقف التي يواجهها المتعلم في حياته الدراسية و اليومية - المعلم يقترح، فهو مرشد و موجه و مساعد لتجاوز العقبات. - التلميذ محور العملية، يمارس يجرب، يفشل ينجح، فهو يكتسب و يحقق.
الطريقة البيداغوجية المعتمدة هي: - طريقة التعميم، أي كل التلاميذ سواسية و في قالب واحد على اعتبار درجة النضج لدى التلاميذ واحدة اعتماد مسلك تعلمي واحد.	الطريقة الوحيدة هي بيداغوجية الفروقات، أي مراعاة الفروق الفردية و الاعتماد عليها أثناء عملية التعلم، من منطلق أنّ درجة النضج متباينة لدى المتعلمين تحديد عدة مسالك تعليمية.
- اعتماد التقويم المعياري المرحلي فهو تقويم تحصيلي - الاعتماد على درجة تذكر المعارف لا مكان لتوظيف المعارف.	اعتبار التقويم عنصرا مواكبا لعملية التعلم، فهو تكويني، القصد منه الضبط، و التعديل، و يهتم بدرجة اكتساب الكفاءة توظيفها في مواقف.

تعمل المناهج على تشجيع اندماج المفاهيم و الأدوات المعرفية الجديدة؛ بدل اعتماد الأسلوب التراكمي للمعارف.

تحدد أدواراً متكاملة جديدة لكل من المعلم و المتعلم.

2- **التغيرات التي أدخلت في مستوى البرامج :**

لقد أدخلت جملة من الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسية2005/2004/2003 وهكذا يدرج الطور المسمى بالتربية التحضيرية في منطق إعادة الهيكلة الجديدة للنظام ، مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من العمر (5) سنوات .

أما طور التعليم الابتدائي فإن مدته تقلصت من(6) سنوات إلى(5) سنوات ، وتتمثل هذه الإجراءات أيضا استحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم " التربية العلمية التكنولوجية " حيث تدرس ابتداء من السنة الأولى ابتدائي ، كما تشمل تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى تدرس ابتداء من السنة الثانية ابتدائي ، واعتماد الرموز العالمية في مادة الرياضيات وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى إدخال اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي.

أما التغييرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد ، مدة هذا الطور من ثلاث سنوات إلى 4 سنوات ، وتعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الأولى متوسط ، واعتماد نظام الترميز العالمي وإدراج المصطلحات العلمية وتعويض مادة التربية التكنولوجية بمادة جديدة هي " العلوم الفيزيائية والتكنولوجية " ونشير هنا أيضا إلى أن اللغة الأمازيغية تحتل مكانتها كلغة وطنية [1].

3- إعداد جديد للكتب المدرسية:

يكتسي الكتاب المدرسي أهمية بالغة باعتباره أداة تبليغ لا يمكن الاستغناء عنها ودعامة أساسية في العملية التربوية للمعلمين والمتعلمين على حد سواء وعليه يتعين على كل المسؤولين في كل المواقع السهر على تحقيق توفيره في كل المؤسسات التعليمية وتيسير اقتناء التلاميذ لهذه الوسيلة البيداغوجية من خلال وضع آليات فعالة وتجنيد كل المعنيين لاصاله الى التلاميذ قبل التحاقهم بمقاعد الدراسة وفي هذا الصدد نؤكد على المسؤولية المباشرة لمدير التربية في توفير الكتاب المدرسي وتوزيعه على مستوى الولاية ومسؤولية كل مدير على مستوى مؤسسته وكل مفتش في مقاطعته ,فتضافر كل الجهود في إطار منظم كفيل بتذليل الكثير من الصعوبات التي يواجهها الأولياء والتلاميذ في الحصول على الكتاب المدرسي.

أما على المستوى المحتوى فإنه ينظر إلى الكتاب المدرسي كأحد المحاور الأساسية في برنامج الإصلاحات التربوية من زاوية علاقة بعض المواد التربوية بالجانب الديني، و البعد الأمازيغي، و يثور الإشكال حاليا حول إغفال دور المواد التربوية الإنسانية و إلغائها من مضامين البرامج و الكتب المدرسية،

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية ,نافذة على التربية ,نشرة اعلامية يصدرها المركزالوطني للوثائق التربوية,العدد, 56 مارس 2004 ,ص25.

أو تم تقليصها في أحسن الأحوال بالرغم من تأكيد خبراء التربية بالجزائر أن هذه المواد تربوية أساسية في تنشئة الأجيال على ثقافة التقدم و الرقي.[1]

-استعمال الترميز الدولي في العلوم الدقيقة و التجريبية و إدخال المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة ابتداء من مرحلة التعليم المتوسط.

- إعادة تأهيل شعب الامتياز في الرياضيات الأساسية و تقنيات الرياضيات و الفلسفة.

-إعداد و تنفيذ إستراتيجية لمحو الأمية في صفوف الكبار: تطمح الجزائر إلى محو الأمية نهائيا في عام 2016 و ترتكز خطة العمل التي تشرع في تطبيقها على مبدأ توسيع مسئولية محو الأمية إلى كل القطاعات المعنية للدولة و المجتمع المدني لتقديم الخبرة و المعونة الفنية، و التزويد بالوثائق و التجهيزات، و توفير المقرات تحت التصرف، و تطبيق برامج محو الأمية، و تبقى للفئة العمرية بين 15 و 49 سنة الأولوية، مع إيلاء النساء و سكان المناطق الريفية اهتماما كبيرا ببرامج ملائمة و مكيفة مع ظروفهم الاجتماعية و الثقافية، كما ستشمل هذه العملية الطبقات الاجتماعية المعوزة مثل المعاقين و المساجين و البدو من خلال برامج خاصة لهم[2].

تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الجديدة[3]

4- التنسيق التربوي:

التجديد المجسد خاصة في المناهج الجديدة يدعو المربين من معلمين، أساتذة و مشرفين إداريين إلى العمل على خلق علاقات التكامل فيما بينهم من جهة، و مع المحيط الاجتماعي و الثقافي كطرف مساهم في تربية الأجيال من جهة أخرى.

فتنظيم الفعل التربوي و تسيير المؤسسة التعليمية يستلزمان تسخير كل أشكال العمل التعاوني و التشاوري المسؤول بين أعضاء الفريق التربوي و الإداري، و تحقيق تنمية الكفاءات المستعرضة فيما بين النشاطات التربوية لن يأتي دون تنسيق واع و فعال داخل النشاط الواحد و فيما بين الأساتذة مع بعضهم.[4]

5-التوقيت و استغلالاته التربوية:

إن تنظيم المناهج الجديدة و تقسيمها إلى وحدات تعليمية يقوم على أساس نظرة جديدة إلى التعامل مع التوقيت المدرسي و استغلالا ته خلال الأنشطة التعليمية، إذ أن المناهج الجديدة تترك في بنيتها و طريقة التعامل

[1] نفس المرجع, ص56.

[2] ,نفس المرجع ,ص58.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية ,نافذة على التربية ,نشرة إعلامية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية,العد58ديسمبر2003 ص102.

[4] نفس المرجع ,ص106

معها هامشا أوسع للمعلم أو الأستاذ في استغلال التوقيت على أنه وسيلة لتحقيق تكوين و تنمية الكفاءات و القدرات المتوخاة[1]

6- تكوين المعلمين و الأساتذة:

يولي الاصلاح التربوي عناية كبيرة بإعداد الأستاذ لأنه لا يمكن ضمان نجاح أي خطة إصلاحية في مجال التربية و التعليم ما لم ترتبط بخطة إصلاحية مماثلة في تكوين و إعداد الأستاذ، خاصة و أن دوره في المدرسة الحديثة لم يقتصر على توصيل المعلومات و إعطاء المعارف بأسلوب تقليدي كما كان عليه في السابق، و لكن مهامه تعددت إلى أمور أوسع، فهو يعلم، و يوجه، و يشكل شخصية الطفل بما يناسب العادات و القيم الاجتماعية.

لهذا أصبح الأستاذ يحتل في المنظومة التربوية الحدية مكانة العمود الفقري في التعليم، و لذلك ينبغي اعتبار مسألة إعداده من بين المسائل ذات الأولوية المطلقة، و من بينها المنظومة التربوية الجزائرية الجديدة، و التي انتبهت لأهمية إعداد الأستاذ و تكوينه، و هذا ما يتضح من خلال الاطلاع على المنشور الوزاري رقم 245 الخاص بالتحضير للموسم الدراسي 2003 – 2004 بخصوص مسألة تكوين الأستاذ فوجدنا ما يلي:[2]

لا يمكن لأي إصلاح أو تجديد تربوي أن ينجح دون تحضير ملائم للعناصر المكلفة بتنفيذه و تبنيه، لذا فإن الوزارة قد قامت بإعداد خطة عامة لتكوين الأساتذة و المؤطرين لتمكينهم من القيام بدورهم التكويني و القيادي على أحسن وجه.

فالخطة المعتمدة تجعل من الإعلام بالمستجدات التربوية و التكوين فيها محورين أساسيين لإنجاح التجديد التربوي.

إن الصيغ المعتمدة متنوعة من حيث الشكل و الوسائل تهدف إلى جعل المعلم و الأستاذ و المؤطر عناصر فعالة و مسؤولة في عملية التجديد، و منتجة لأدواته و وسائله و في الأخير ما يسعنا إلا القول لا بد من الاهتمام بالأستاذ و بتكوينه، فلا يمكن أن يتحول كلامنا النظري عن الإصلاح إلى الواقع إلا من خلال أستاذ متدرب تماما مع تقنيات الإصلاح الحديثة و أن يمتلك المدرس القدرة على مسايرة محتواه[3].

7- المتابعة الميدانية:

[1] نفس المرجع ,ص 107
[2] نافذة على التربية ,العدد 43,ص56
[3] نفس المرجع, ص105.

البرامج التعليمية مهما اتسمت بالجدية، و مهما سطرت لنفسها من أهداف نوعية، و مهما كانت في غاية الانسجام لن تجد طريقها إلى التطبيق الجيد و المرغوب، ما لم تتوفر لها جملة من الشروط التي تسمح بترجمتها في الفعل التربوي اليومي، سواء داخل القسم و في المؤسسة التعليمية، أو في محيطها، و نجد من بين هذه الشروط الضرورية المتابعة الميدانية الدقيقة و المستمرة لتطبيق المناهج لذا يتعين على المسؤولين و المعنيين في كل المستويات متابعة هذه العملية الهامة و توفير كل ظروف النجاح لها و بذلك يتعين على مديري التربية إنشاء لجنة محلية للمتابعة تتولى المهام التالية:

_ متابعة توزيع الوسائل التعليمية و المناهج و الكتب المدرسية إلى كل المؤسسات التعليمية و وضعها بين أيدي الأساتذة و التلاميذ.

. حصر الاحتياجات على مستوى الخرائط التربوية و اقتراح الحلول لها بالتنسيق مع المصالح المركزية.

. جمع كل المعلومات الضرورية حول العملية، و حوصلتها و إرسالها بصفة دورية إلى المصالح المركزية لاستثمارها[1].

ثانيا: إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية:

التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسية لفئة الأطفال البالغين خمس سنوات بنسبة 20 تلميذاً لكل مدرس مرحلة التعليم التحضيري.

تخفيض مدة التعليم في المرحلة الابتدائية من ستة إلى خمس سنوات: يتطور التعليم الابتدائي بنسبة 22 تلميذاً لكل مدرس.

تمديد مدة التعليم في المرحلة المتوسطة من ثلاث إلى أربع سنوات: يتطور التعليم المتوسط بنسبة 30 تلميذاً في كل قسم تربوي و 18 تلميذاً لكل مدرس.

إعادة تنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في ثلاث فروع كما يلي:

التعليم الثانوي العام و التكنولوجي.

التعليم التقني و المهني و التكوين.

التعليم العالي.

لا يتعدى التعليم الثانوي 30 تلميذاً في كل قسم تربوي و 16 تلميذاً لكل مدرس.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية ,نافذة على التربية ,نشرة اعلامية يصدرها المركزالوطني للوثائق التربوية,العدد60فيفري,2003 ,ص ,123.

إضفاء الطابع القانوني على مدارس التعليم التابعة للقطاع الخاص[1]

ثالثا: صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04، المؤرخ في 23 جانفي2008. وهو النص التشريعي، الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية, ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها ، على الخصوص:

- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية،
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق،
- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد،
- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن[2].

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدءوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، فيما يلي:

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري،
- ضمان التكوين على المواطنة،
- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية،
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي،
- تثمين وترقية الموارد البشرية [3].

وفي الختام نشير إلى أن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04، يتميز عن الأمر رقم 35.76، المؤرخ في 1976/4/16

في النقاط التالية:[4]

- حصر مجاله في قطاع التربية :التربية التحضيرية، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي
- تكييف النظام التربوي مع التحولات الناجمة عن انتهاج سياسة اقتصاد السوق
- إتاحة الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لفتح مؤسسات للتربية والتعليم في إطار الشروط التي يحددها

[1] نفس المرجع ,ص126

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية ,نافذة على التربية ,نشرة إعلامية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية,العدد 61 مارس2008ص123.

[3] نفس المرجع, ص125.

[4] نفس المرجع,ص 129.

التشريع والتنظيم

- إدراج تعليم اللغة الأمازيغية والمعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين،
- ضبط حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (التلاميذ، المدرسون، المديرون)
- وضع إطار قانوني لمعاقبة المخلين بالأحكام المتعلقة بالطابع الإلزامي للتعليم الأساسي
- إلغاء احتكار الدولة لتأليف الكتب المدرسية وإقامة نظام لاعتمادها والمصادقة على الوسائل التربوية المكملة والمؤلفات شبه المدرسية
- إنشاء المرصد الوطني للتربية والتكوين واستحداث مجلس وطني للمناهج كهيئة علمية بيداغوجية مستقلة تعنى بمهمة تصور وإعداد برامج التعليم.[1]

المبحث الرابع: أهداف الإصلاح التربوي

يهدف برنامج إصلاح المنظومة التربوية هذا ، إلى تعزيز قدرات الإطارات الجزائرية حتى يتسنى لها تحسين نوعية التربية الممنوحة للشباب وتكوينهم ، كما يراهن هذا الإصلاح على تحوير البيداغوجيا وتجديد البرامج والكتب المدرسية التي لم تراجع من أكثر من 25 سنة وتكوين المؤطرين ، وتعميم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال . حيث يحاول مواجهة الرهانات والتحديات التي تفرضها ضرورة جعل التربية على قدر أكبر من الرجاحة في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري .

حيث أنه في هذه الفترة بالذات أصبح الحديث عن ظهور " المدارس الذكية " وعن بروز المجتمعات المعرفية ، والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية . لذا على أي محاولة للإصلاح للأنظمة التربوية في الجزائر من أن تعكس نفس الإرادة السياسية الرامية إلى إدماج الأدوات العلمية والتكنولوجية التي تعمل اليوم على تشييد العالم الجديد [2].

على هذا الأساس كان الهدف من هذا البرنامج، هو مرافقة عملية إصلاح المنظومة التربوية بجميع مقتضياتها النظرية والمنهجية وهو ما يفسر تطلعه إلى الدعم المتعدد الجوانب لعملية الإصلاح الشامل مانحا الأفضلية لاكتساب الكفاءات البيداغوجية [3]

وفي القطاع التربوي تلتزم الجزائر بتحقيق الأهداف الستة المقررة في برنامج التعليم للجميع و كذا أهداف الألفية للتنمية حتى عام 2015 و تضاف إليها الأهداف الدولية و هي تلك التي تدخل في إطار المخطط التنموي للقطاع لسنة 2025 مع متابعة جهود تأمين تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية الذي قرر

[1] بوبكر بن بوزيد ,مرجع سابق,ص54
[2] نفس المرجع,ص56
[3] نفس المرجع,ص58

خطوطها العريضة المجلس الوزاري في 30 أبريل 2002، و يرمي إصلاح المنظومة التربوية إلى تحسين نوعية التعليم و مردودية المنظومة التربوية من خلال الأهداف التالية:

- تعميم تدريجي للتعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات.
- تمدرس جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة.

تمكين التحاق 90% من هم في سن نهاية التعليم الإجباري حتى بعد إعادة السنة مرة أو اثنين.[1]

- العمل على تمكين التحاق 75% من التلاميذ الذين أنهوا التعليم الإجباري بالتعليم بعد الإجباري بتنمية التعليم المهني.
- توجيه 70% من التلاميذ إلى التعليم الثانوي و التكنولوجي، و يتوجب توجيه نسبة 30% المتبقية إلى التعليم التقني و المهني.
- بلوغ نسبة نجاح في امتحان شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) للتعليم الثانوي 75% بين تلاميذ السنة الثالثة الثانوي.[2]

[1] نافذة على التربية العدد 61,ص145
[2] نفس المرجع,ص156

خلاصة الفصل الثاني :

نستخلص من الفصل الثاني الذي يتناول واقع إصلاح المنظومة التربوية أن المنظومة التربوية الجزائرية الحلية هي منظومة وليدة لعدة تطورات وعبر حقب زمنية مختلفة وكذلك تحت ظروف مختلفة حيث انه كان هناك اختلاف بين التعليم ابان الفترة الاستعمارية وما بعد الفترة الاستعمارية حيث كان التعليم في الجزائر في تلك الفترة الاستعمارية تحت وطأت الاستعمار الفرنسي هذا الأخير الذي قصد طمس الكيان التعليمي لأبناء الشعب الجزائري وبذلك عملت السلطات الفرنسية على تقليص انتشار التعليم الذي وجدته قبل دخولها للجزائر، بهدم وتخريب النظام التربوي الجزائري بشتى الوسائل. وهكذا وبأمر من السلطات العسكرية الفرنسية هُدم الكثير من المساجد والزوايا، وحُول بعضها إلى مخازن أوكنائس وبيع البعض الآخر إلى المعمرين لاستخدامها كمساكن. كما أن السلطات الفرنسية المحتلة لم تهتم بتعليم أبناء الجزائريين في المدارس التي أقامتها لأبناء المعمرين.

أما بالنسبة لفترة ما بعد الاستقلال فكانت في بدايتها عبارة عن مرحلة انتقالية لإعادة بناء المنظومة التربوية الجزائرية ووضع القاعدة الأساسية للتعليم , ففيها عملت السلطات على تعريب التعليم في الجزائر وجزئرته أي جعل التعليم باللغة العربية وذو طابع جزائري أي يتوافق وطبيعة المجتمع الجزائري, ثم تلاها صدور الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976م المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر الذي أدخل إصلاحات عميقة و جذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ,وتلت هذه المرحلة مرحلة أخرى من سنة 1999 بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدولة حيث جاء بمشروع الإصلاح التربوي منذ سنة 2000 وشكلت لجنة لدراسة الإصلاح وإعداد تشخيص ذي مصداقية و موضوعي ومتكامل للمنظومة التربوية والذي عرض على مجلس الوزراء في 30 افريل 2002 ثم تمت الموافقة عليه ودخل حيز التطبيق مع الدخول المدرسي ينة2004/2003 حيث شملت إصلاحا للبرامج والمناهج وعملت على تكوين الأساتذة وتحسين نوعية التاطير بشكل عام والتاطير التربوي بشكل خاص وإعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها ,وقد كان لهذا الإصلاح عدت دواعي منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك التطورات التكنولوجية وتدني نوعية التعليم والرغبة في مواكبة العالم في تطوراته ,وكما أن لهذا الإصلاح أهداف عديدة كانت كلها تصبو إلى هدف عام ألا وهو النهوض بالقطاع التعليمي في الجزائر لما له من انعكاسات على باقي القطاعات والهدف الخاص هو تعزيز القيم الوطنية والدينية للجزائر .

الفصـــــــــل الثـــــــــالث

دراســة ميدانيــة لقيــاس واقــع الإصــلاح التربــوي.

تتبع كل دراسة نظرية دراسة تطبيقية ميدانية ففي إطار دراستنا لواقع الإصلاح التربوي في الجزائر قمنا بالقيام بدراسة ميدانية على إحدى المدارس الجزائرية من اجل الاقتراب أكثر من المعلمين وكيفية تدريسهم ومدى اطلاعهم على الإصلاح الجديد وتطبيق المقاربة بالكفاءات كبديل للمقاربة بالأهداف , ولتوضيح هذا قمن بوضع استبيان يشمل اسلة على الإصلاح والمقاربة بالكفاءات .

المبحث الاول: مجتمع وعينة الدراسة:

في إطار دراستنا لواقع إصلاح المنظومة التربوية قمنا بإختيار المدرسة الإبتدائية والمعلم كمجتمع وعينة دراستنا ومنه سنعرف كل من المدرسة الإبتدائية والمعلم.

تعريف المدرسة الابتدائية

مجموعة تربوية يعيش ويتطور التلاميذ بين أحضانها، لذا يجب أن تتوفر فيها جميع الظروف لإكمال التربية التي يتلقاها الفرد في محيطه العائلي، وتيسير الحياة الجماعية، وبث روح حب الوطن، وخلق روح الجماعة وحب الغير (**المادة: 14 ، المرسوم المؤرخ في 1976/04/16**)

و هي مدرسة توفر بنية تربوية إلزامية منذ ستة سنوات من عمر للفرد، و هي المرحلة الحاسمة لنموه جسميا و عقليا...، و تؤمن له الحصول على القدر الكافي الشامل من التعليم و التربية في الجوانب الفكرية و الجسمية و الاجتماعية لكي يكون شخصا مستقلا بذاته، و مهيأ لمجابهة الحياة.

وكما هي المؤسسة التي " تتم انطلاقا منها الاختيارات و الاتجاهات نحو الحياة النشيطة فهي تؤمن مرحلة التربية الأولية التي تقوم مقام السند و الدعم لعمل المؤسسات الأخرى، و كما جاء في المادة 26 من أمرية 1976:" المدرسة الأساسية تمثل وحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة و تشمل وحدتها في مبادئ تنظيمها و وحدة مضمون تعليمها و مناهجها[1]

-2- خصائص المدرسة الابتدائية:

- هي مدرسة موحدة في برامجها وطرقها تعمل على المساهمة بصورة فاعلة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

- هي مدرسة متعددة التقنيات تعمل جاهزة على تطوير عمليات التعليم والتعلم

- تعمل على إشراك الوسط في البعد التربوي لها

- تدعم المجال الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المحالات الأخرى[2].

أهداف المدرسة الابتدائية

تسعى المدرسة الأساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] وسيلة حرقاس,نفس المرجع السابق,ص77
[2] وسيلة حرقاس ,نفس المرجع ,ص 78

– تربية الجيل الصاعد على حب العمل و التطلع إلى الأفاق المستقبلية والتمسك بروح الحضارة العربية الإسلامية وبروح التضامن الوطني.

– العمل على اكتساب النشء الكيفية التي يدافع بها عن المكتسبات الوطنية وما حققته الثورة.

– التجنيد الدائم للمشاركة في مهام البناء الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للوطن.

– التشجيع على تحصيل المعارف العلمية و التقنية اللازمة للرقي الثقافي والتحرر الاقتصادي والاجتماعي للوطن.

– مشاركة المدرسة في رفع المستوى الثقافي إلى كل السكان حيث هي المؤسسة الاجتماعية لنشر القيم الخلقية والدينية والمعارف العلمية والتقنية.

– ضمان التعليم المتواصل لمدة 9 سنوات كاملة.

– تربية بدنية أساسية و ممارسة منتظمة لأحد النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضات المدرسية.

– انفتاح المدرسة على البيئة واتصالها المباشر للحياة.

– بعث حياة اجتماعية بالمؤسسة مع الاهتمام و التكفل بالطفل من الناحية الاجتماعية و اشتراك الأسرة في عمل المؤسسة التربوي[1]

تعريف المعلم :

المعلم لغة:علم له علامة أي جعل له أمارة يعرفها ,وعلم الرجل حصلت له حقيقة العلم وعلم الشيء أي عرف الشيء وتيقنه ,وعلم الأمر أي أتقنه ,علم تعليما وعلاما وعلمه الصنعة أي جعله يعلمها

ومنه فالمعلم في اللغة هو ذلك الشخص الذي يعرف صناعتا ما ويتقنها (التربية والتعليم)

المعلم اصطلاحا: هناك من عرفه بأنه جزء من الأجهزة المنفذة لرسالة التعليم في المجتمع,وهو العامل الأول والأساسي القائم على نقل المعلومات والمعارف العلمية والخلقية إلى بناء المجتمع ويتم ذلك ضمن المدرسة

وهناك من عرفه بأنه:

[1] دور المعلم الاول, www.elhiwaronline.com :,تصفح يوم 15-04-2014,ص02.

المربي الذي يقوم بتدريس كل أو معظم المواد الدراسية للأطوار الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية ويرتكز دوره في تهيئة الظروف التعليمية التعلمية بهدف متابعة نموه العقلي والبدني والجمالي والحسي والديني والاجتماعي و الخلقي

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المعلم على انه هو القائم بوظيفة التدريس وفق منظومة تربوية معينة.

المبحث الثاني:تحليل نتائج الاستبيان وتفسيرها

اعددنا لهذا البحث الميداني استبيان,طرحنا فيه مجموعة من الأسئلة ,تخص الإصلاح التربوي و بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات وعلاقتها بالتحصيل الدراسي للمتعلمين وقد قسم هذا الاستبيان إلى أربعة محاور وهي:

1) الإصلاح التربوي لـ 2003: ويتضمن أربعة أسئلة

2) المقاربة بالكفاءات: ويتضمن ثلاثة أسئلة

3) الأنشطة التعليمية التعليمية: ويتضمن سبعة أسئلة

4) الإعداد المادي: ويتضمن سؤالين

وقد تم اختيار العينة من المعلمين وعددهم (25)خمسة وعشرون معلم على مستوى ابتدائية الزياينة الجديدة ثلاثة (03) .

المحور الأول:الإصلاح التربوي لـ 2003

الجدول الأول:السؤال الأول

هل اطلعت على مضمون الإصلاح التربوي لـ2003؟	نعـــم	لا
التكـــرار	14	11
المجمـــوع	25	25
النســـبة	56%	44%

بناءا على النتائج المتحصل عليها بالنسبة للإجابة بنعم 56% فهي تعبر على انه اغلب المعلمين قد اطلعوا على مضمون الإصلاح التربوي لـ 2003 وهذا يدل على انه حرص من طرف المعلمين على جديد المنظومة التربوية وإصلاحاتها

الجدول الثاني:السؤال الثاني.

هل تلقيت تكوينا يتناسب والمنظومة التربوية الجديدة؟	نعـــم	لا
التكـــرار	10	15
المجمـــوع	25	25
النســـبة	40%	60%

بالنسبة لعملية التكوين للمعلمين فبناءا على نسبة 60% فهي تدل على انه هناك تغييب لعملية التكوين للمعلمين علما بان التكوين هو من احد البرامج الأساسية في الإصلاح الجديد وهذا راجع إلى عدم التخطيط الجيد للمنظومة الجديدة ومتطلباتها لان التكوين له دور كبير في نجاح المنظومة الجديدة.

الجدول الثالث:السؤال الثالث.

هل تجتهد في تطوير معلوماتك وفق الإصلاح الجديد؟	نعـــم	لا
التكـــرار	20	05
المجمـــوع	25	25
النســـبة	80%	20%

انطلاقا من نتائج الإجابات على هذا السؤال في إجابة نعم نستنتج أنه هناك جهد يبذل من طرف المعلمين لتطوير معلوماتهم على المنظومة الجديدة لمواكبة الإصلاح والعمل على إنجاحه وتحسين مستوى التعليم في الجزائر.

الجدول الرابع:السؤال الرابع.

هل وجدت صعوبة في ضبط وتحديد المصطلحات الجديدة في الإصلاح؟	نعـــم	لا
التكـــرار	16	09
المجمـــوع	25	25
النســـبة	64%	36%

بالنسبة لنتائج هذا السؤال بالنسبة المتحصل عليها في الإجابة بنعم 64% تدل على انه يوجد صعوبة في ضبط المصطلحات الجديدة التي بها الإصلاح وهذا راجع إلى نقص التكوين القبلي للمعلم قبل الشروع في تطبيق المنظومة الجديدة .

المحور الثاني:المقاربة بالكفاءات.

الجدول الأول:السؤال الأول.

هل اطلعت على مضمون العمل بالمقاربة بالكفاءات ومناهجها بشكل كافي؟	نعـــم	لا
التكـــرار	11	14
المجمـــوع	25	25
النســـبة	48%	56%

انطلاقا من أجوبة السؤال الأول في المحور الثاني المخصص للمقاربة بالكفاءات كبيداغوجيا جديدة للتعليم نجد أن الأغلبية المتوسطة بنسبة 56% لم يطلعوا على مضمون المقاربة بالكفاءات ومناهجها كإصلاح للمنظومة التربوية الجزائرية .

الجدول الثاني:السؤال الثاني.

هل طرق التدريس بالمنظومة الجديدة غير واضح المعالم؟	نعـــم	لا
التكـــرار	14	11
المجمـــوع	25	25
النســـبة	56%	44%

اعتمادا على أجوبة هذا السؤال بنعم بنسبة 56% نجد انه هناك جهل بطرق التدريس للمنظومة الجديدة

الجدول الثالث:السؤال الثالث.

هل تملك الاستعداد الكافي للعمل بالمنظومة الجديدة؟	نعـــم	لا
التكـــرار	13	12
المجمـــوع	25	25
النســـبة	52%	48%

بناءا على نتائج هذا السؤال بالأغلبية للإجابة بنعم بـ 52% نستنتج انه هناك استعداد ورغبة في العمل بالمنظومة الجديدة.

المحور الثالث:الأنشطة التعلمية التعليمية.

الجدول الأول:السؤال الأول.

هل تحضر للأنشطة وفق الأهداف المسطرة؟	نعـــم	لا
التكـــرار	15	10
المجمـــوع	25	25
النســـبة	56%	44%

من خلال الإجابة على هذا السؤال يتبين أن أغلبية أفراد العيينة أجابوا بنعم بنسبة 56% أن التحضير للأنشطة وفق الأهداف المسطرة في الإصلاح ضروري لإنجاح العملية التعليمية التعلمية.

الجدول الثاني:السؤال الثاني.

هل تجد صعوبة في التخطيط لبناء التعلميات؟	نعـــم	لا
التكـــرار	15	10
المجمـــوع	25	25
النســـبة	56%	44%

يتضح جليا من خلال الإجابة على هذا السؤال بنعم بنسبة 56% إن الأغلبية يجدون صعوبة أثناء التخطيط لبناء التعليمات لان هذه العملية جديدة.

الجدول الثالث:السؤال الثالث.

هل للوسيلة دور في المنظومة الجديدة ؟	نعـــم	لا
التكـــرار	24	01
المجمـــوع	25	25
النســـبة	96%	04%

اعتمادا على أجوبة هذا السؤال بالأغلبية للإجابة بنعم بنسبة 96% هذا يدل على أن للوسيلة دور في البيداغوجيا الجديدة لان الوسيلة أداة ضرورية لكل نشاط.

الجدول الرابع:السؤال الرابع.

هل ترى أن حل المشكلات شيء ضروري لبناء التعلميات؟	نعـــم	لا
التكـــرار	23	02
المجمـــوع	25	25
النســـبة	92%	08%

انطلاقا من أجوبة هذا السؤال بالأغلبية الساحقة للإجابة بنعم بنسبة92% ترى أن حل المشكلات شيء ضروري لبناء التعليمات لان هذه الطريقة أثبتت نجاعتها .

الجدول الخامس:السؤال الخامس.

هل نشاط الإدماج له دور في العملية التعليمية؟	نعـــم	لا
التكـــرار	22	03
المجمـــوع	25	25
النســـبة	88%	12%

بناء على نتائج هذا السؤال بنسبة 88% للإجابة بنعم نستنتج أن نشاط الإدماج له دور في العملية التعليمية.

الجدول السادس:السؤال السادس.

هل العمل بالمشاريع يخدم الكفاءات المسطرة؟	نعـــم	لا
التكـــرار	21	04
المجمـــوع	25	25
النســـبة	84%	16%

بالنسبة للعمل بالمشاريع فكانت الإجابة بنعم بنسبة 84% تدل على إن العمل بالمشاريع يخدم الكفاءات المسطرة لأنه من أهم الطرائق الحديثة في التدريس وفق المقاربة بالكفاءات.

الجدول السابع:السؤال السابع.

هل التقويم جزء من عملية بناء المعارف؟	نعـــم	لا
التكـــرار	25	00
المجمـــوع	25	25
النســـبة	100%	0%

نتائج هذا السؤال تبيين أن كل المستجوبين يرون أن التقويم جزء من عملية بناء المعارف وعملية مسايرة لكل مراحل التعليم لأنه من أهم المراحل.

المحور الرابع:الإعداد المادي.

الجدول الأول:السؤال الأول.

هل التحضير من مراجع عديدة يساعد على تحسين أداء المعلم وتحصيل المتعلم؟	نعـــم	لا
التكـــرار	22	03
المجمـــوع	25	25
النســـبة	88%	12%

يتبين لنا من خلال الجدول أن الغالبية من المستجوبين يرون أن التحضير من مراجع عديدة يساعد على تحسين أداء المعلم وتحصيل المتعلم, لأنه يساعد على توصيل المعلومات وتنوعها.

الجدول الثاني:السؤال الثاني.

هل وفرت الدولة الوسائل اللازمة والهامة للمنظومة الجديدة؟	نعـــم	لا
التكـــرار	03	22
المجمـــوع	25	25
النســـبة	12%	88%

في هذا السؤال نجد أن الأغلبية كانت إجابتهم بـ لا بنسبة88% بعدم توفير الدولة الوسائل اللازمة للمنظومة الجديدة باعتبارها تقوم على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

مما سبق وفي إطار هذا البحث الميداني نستخلص أن اغلب إجابات الأفراد المستجوبين كانت تصب في آراء مشتركة وعبروا عنها بأشكال منطقية تدل على أن التكوين حول الإصلاح الجديد حول المقاربة بالكفاءات ضروري نظرا للصعوبات التي تظهر في الميدان التطبيقي,وعلى رأسها صعوبة ضبط وتحديد المصطلحات ,وصعوبة التدريس بدون تكوين قبلي للمعلمين وهذا ما يعاني منه اغلب المعلمين ذلك لعدم توفير الدولة المعاهد والدورات التكوينية وهذا ما يقتل روح الإبداع لدى المعلمين الذين لديهم الاستعداد الكافي للتدريس بالمنظومة الجديدة .

أما فيما يخص الأنشطة التعليمية التعلمية فان الغالبية يخططون لها وفق المقاربة بالكفاءات,غير أنهم يجدون صعوبة في ذلك ,كما يرون أن للوسيلة دور أساسي جدا في تفعيل وتطبيق البيداغوجيا الجديدة ,وذلك عن طريق العمل بحل المشكلات التي تضع التلميذ في وضعية مشكلة التي بدورها تجعله يعمل جهده الفكري لحل هذه المشكلة ونشاط الإدماج الذي يجعل التلميذ يدمج بين واقعه الذي يعيشه في محيطه والمدرسة وما يتلقاه من معلومات ومعارف للتمكن من ترسيخ معلوماته بشكل جيد في ذهنه وكذلك ليتعلم كيف يتعايش مع المحيط الخارجي وهذا ما يتطلب أن تكون البرامج مدروسة مع بيئة وطبيعة المجتمع لا منقولة عن مجتمع أخر لا يملك نفس المعطيات لمجتمعنا,وأما بالنسبة للعمل بالمشاريع فهي أيضا تعمل على تنمية روح التجربة للتلميذ منذ صغره وبناء المشاريع.أما التقويم فأهميته تكمن في انه يعمل على المتابعة المستمرة للتلميذ وحتى المعلم من طرف المفتش حيث يقوم بدورات للمراقبة والتقييم لمستوى الأداء الذي يعمل به المعلم.

كما أن الإعداد للأنشطة من مراجع عديدة ومتنوعة وبطريقة حل المشكلات يمكن تطبيقها في كل الأنشطة لأنها تثري مشاركة المتعلمين في القسم وتساعد على تحسين أداء المعلم وتحصيل المتعلم.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

في الأخير نستنتج ومن خلال الدراسة الميدانية وبناءا على نتائج الاستبيان أن الإصلاح التربوي جاء لتغيير المناهج بشكل يجعل التلميذ الجزائري قادر على مواكبة التطورات الحديثة في العالم ومواكبة عصر التكنولوجيا الحديثة وهذا هو الهدف الأساسي للإصلاح التربوي وخلق من التلميذ الجزائري تلميذا قادر على حل مشاكله ومشاكل بلاده ويملك روح التجربة وبناء المشاريع مستقبلا لصالح البلاد وكما يعمل على تعزيز الهوية والروح الوطنية لدى المتعلم والمصالح المستقبلية للجزائر تنمي للمتعلم الثقة بالنفس وتنمية شخصيته,لكن ما يعتب على هذا الإصلاح انه لم يتم وفق دراسات واقعية معمقة من اجل اكتشاف نقاط الضعف في طرق التدريس والبرامج لتعليمية السابقة واستبدالها بحلول تتناسب والبيئة الجزائرية حيث أن المقاربة الجديدة تقوم على التكنولوجيا بالدرجة الأولى ولكن في الجزائر لم يتم تجهيز المدارس حتى ولو بقاعة انترنت في كل مدرسة وما يعتب عليها أيضا هو شكل الكتب المدرسية بحيث أنها أصبحت كتب ذات استعمال لمرة واحدة وهذا ما يدل على عدم المراعاة لطبيعة التركيبة المجتمعية ومستوى المعيشة للمواطن الجزائري بحيث انه لا يمكن أن يشتري رب العائلة كل سنة كتب جديدة ثم ترمى في نهاية السنة ولا تستعمل من جديد لان هذه الكتب جاءت على شكل كراس تمارين يستعمل لمرة فقط ,وما يأخذ على برنامج الإصلاح انه لم يخصص لا دورات ولا معاهد كافية لتكوين المعلمين الجدد وحتى القدامى لأنهم هم الأولى بالتكوين بسبب تدريسهم بالبرنامج القديم ويجهلون طرق التدريس بالمنهاج الجديد.

وكما نستخلص من دراستنا الميدانية مجموعة من النتائج هي:

- إن الإصلاح التربوي يسعى إلى تحسين التحصيل الدراسي وتطوير التربية والتعليم.
- إن معظم المعلمين لم يتلقوا تكوينا كافيا مناسب للمنظومة الجديدة .
- عدم وجود تصور شامل من طرف المعلمين بمضامين المنظومة التربوية الجديدة وطرق العمل بها حيث نجد معظم المعلمين مازالوا متشبتين بطرق التدريس التقلدية.
- أنه هناك فروق بين المعلمين الذين تلقوا تكوينا على المقاربة بالكفاءات والذين لم يتلقوا التكوين في مستوى تحقيق الكفاءات المسطرة.
- أن المقاربة بالكفاءات هي طريقة تدريس جيدة إذا تم توفير كل المعدات اللازمة لها.
- إن طريقة حل المشكلات والعمل بالمشاريع و نشاط الإدماج هي طرق ناجعة في تحقيق الكفاءات المسطرة والأهداف المرجوة إذا تم تطبيقها بشكل جيد.
- إن عملية التقويم هي جزء مهم في تحديد مدى نجاح هذه المقاربة الجديدة ومتابعتها من اجل إبراز نقاط الضعف والقوة فيها.
- انه هناك إهمال كبير لتوفير الوسيلة بالرغم من إن لها دور كبير في توصيل المعلومة للتلميذ وإنجاح المنظومة الجديدة.

المبحث الرابع:تقييم الإصلاح التربوي.

في هذا المبحث سنتطرق إلى تقييم الإصلاح التربوي بتوضيح مكاسب الإصلاح التربوي والمعوقات التي تعترض هذا لإصلاح التربوي

المطلب الأول إيجابيات الإصلاح التربوي

إن طريقة التدريس بالمقاربة بالكفاءات لها ايجابيات عديدة وأهمها أنها تسعى إلى تنمية إمكانية المتعلم في تعبئة مجموعة من الموارد المدمجة من أجل حل وضعية مشكلة تنتمي إلى عائلة من الوضعيات,بحيث يمتلك المتعلم القدرة على مواجهة مواقف الحياة المختلفة.

بالإضافة إلى أن الإصلاح الجديد أعطى أهمية للفروق الفردية مما يخلق جو ديمقراطي يتيح للتلميذ حرية التفكير و النشاط مما يجعله يظهر مبادراته و أفكاره دون تردد.ومن جهة أخرى للمعلم حرية أوسع في إعداد درسه و في تقويم تلاميذه بعكس ما كان سائدا في البيداغوجيا السابقة إذا كان المعلم مرتبط بمذكرات وزارية [1]

وكما تعمل المنظومة الجديدة إلى تحقيق وإيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية مثل قيم الجمهورية والديمقراطية وقيم الهوية وذلك بضمان التحكم باللغات الوطنية وتثمين الإرث الحضاري من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته وتعزيز معالم الدين للأمة الجزائرية وتنمية القيم الاجتماعية والقيم الاقتصادية بتنمية حب العمل المنتج والمكون للثروة والقيم العالمية التحكم في وسائل العصرنة والاستعداد لحماية حقوق الإنسان وكذا التفتح على الثقافات والحضارات العالمية .

وترمي المقاربة الجديدة إلى منح التلميذ الكفاءات التي تمكنه في نهاية المطاف ، من تحديد مستقبله ،واختيار مشروعه الشخصي عن بينة من أمره، حيث تتيح له الكفاءات أيضا أن ينضج وان يكون مستقلا عن محيطه ويكون أكثر انفتاحا وكما أصبح للتلميذ أدوار جديدة في المدرسة ، فالمقاربة بالكفاءات الجديدة تعطيه الحق في المساهمة مع المعلم لاكتساب معارفه في إطار علاقة أفقية متفاعلة ، إذ أن التلميذ يبحث ويحلل ويستعمل المعلومات ، حيث يجب على المدرسة أن تمنحه أدوارا بيداغوجية ملائمة. ويُبنى تعلم التلاميذ في بيداغوجية الكفاءات على الوضعية المشْكلة وإعداد المشاريع، التي ينبغي أن تكون على صلة بواقعهم المعاش، وأن يسخروا فيها مكتسباتهم المعرفية والمنهجية. وأن يربطوها بواقعهم وحياتهم في جوانبها الجسمية النفسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية,[2]

[1] إيجابيات إصلاح التربية في الجزائر,wwwmarefh.org,تصفح يوم 2014/04/18.ص5
[2] نفس المرجع ,ص6

المطلب الثاني: الإنتقدات الموجهة للإصلاح التربوي.

تعرض إصلاح المنظومة التربوية إلى الكثير من الانتقادات كان أولها و أهمها أن هذا الإصلاح لم يعكس احتياجات المدرسة الجزائرية لا جهة المتعلم و لا المعلم و بالتالي أهمل أهم الجوانب في عملية الإصلاح التربوية ذلك ما جعل العديد من الناقدين يرى أن الإصلاح كان عملية فوقية قامت بها الدولة دون إلقاء نظرة عن واقع المدرسة الجزائرية و متطلباتها.بالإضافة إلى أن الدولة لم تمنح فرصة مناقشة فكرة الإصلاح في قطاع التعليم من اجل تحسيس المجتمع و إعداده لأي تغيير مستقبلي لا عن طريق الصحافة و لا بواسطة بقية وسائل الإعلام الأخرى.كما لا ننسى أن قضايا المنظومة التربوية اكبر من أن تناقش على مستوى لجنة و إنما يتم مناقشتها و تقييمها من خلال استفتاء عام واضح يلغي علامات الاستفهام في ملف المنظومة التربوية [1]

بالإضافة إلى أن المقاربة بالكفاءات تستند على فكرة أن الطالب يمتلك معارف قبلية و خبرات مكتسبة من خلال ممارساته اليومية و يكفي أن يوظفها، مع مساعدة من المعلم إن استلزم ذلك، حتى يحقق مختلف الكفاءات في مختلف الوضعيات. قد يكون هذا صحيحا، و رغم ذلك إلى حد ما، إذا كان الطالب يعيش في مجتمع منفتح و مثقف وسط مرافق مجهزة بالتكنولوجيا الحديثة. لأنه، في هذه الحالة، باحتكاكه بالمثقفين و بممارسته لنشاطات متنوعة فيها الكثير من التحديات، يكون قد اكتسب بالفعل بعض المهارات الأساسية التي يمكن للمعلم تنميتها و تفعيلها في القسم من خلال وضع الطالب في ظروف مماثلة لتلك التي يعيش فيها يوميا .و عليه، فإن المواضيع المقترحة في الكتب المدرسية الجديدة ترتبط كلها بواقع الحياة اليومية للمتمدرس، و المعلم مطلوب بإنهاء كل وحدة تربوية بمشروع يقوم به التلاميذ على أساس معلومات حقيقية يتم جمعها في الميدان مستعينا بالتقنيات والمعدات المستعملة في الحياة الحديثة. من الواضح أن كلا من المدرس و التلميذ اللذان حالفهما الحظ في العيش في محيط حضري لا يمكن إلا أن يكونا راضيان عن عملهما بهذه الطريقة الجديدة .و لكن ماذا عن التلميذ والمدرس اللذان يعيشان في المناطق النائية، كما هو الحال في بعض مناطق القبائل أو في الجنوب الجزائري, بافتقارها إلى العدد الكافي من المدارس و الأسوأ من ذلك أن المؤسسات تعمل بوسائل بدائية، أي فقط بالسبورة وقطعة من الطباشير. في ظل هذه الظروف، لا يمكن للمعلم، و حتى إن كان يمتلك كفاءات عالية، أن يحس بالرضا و هو ينفذ ما في البرامج الجديدة بالمنهجية الجديدة.

ولقد كشفت الدراسات التي أجريت في اعتماد المقاربة بالكفاءات بأنّ النسبة الغالبة من المدرسين يشكون من صعوبة تطبيق هذه البيداغوجيا ميدانيا و أنهم يفضلون التدريس وفق ما تعودوا عليه، وهذا يعود إلى أن أغلبيتهم لم يتلقوا التكوين المطلوب في هذه الطريقة الجديدة بغض النظر عما يترتب عن عدم التكوين من آثار

[1] نفس المرجع,ص8

وأخطار على المدرس في كل إصلاح جديد، فإنّ ذلك يضع المدرس أمام معاناة شديدة، يشعر فيها بعدم الرضا عن أدائه و بالتالي عدم التأقلم مع عمله[1].

اقتـــــراحـــــــات

من خلال دراستنا لموضوع المقاربة بالكفاءات وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر ومن خلال ما لاحظماه وإستنتجناه من الدراسة الميدانية نقترح مايلي:

-إ عادة فتح المعاهد التكنولوجية لمختلف فئات الربية.

- التخفيف من البرامج الدراسية.

- تفعيل عمل الفريق التربوي.

- توفير الوسائل اللازمة لإنجاح العملية البيداغوجية.

- القضاء على ظاهرة الإكتضاض في الأقسام.

- تشجيع وتحفيز الأسرة التربوية ماديا ومعنويا.

- الإهتمام أكثر بالتكوين الميداني.

- ضرورة إشراك كل الأطراف التربوية في كل التغيرات التي تطرأ على النظام التربوي.

[1] تقييم الاصلاح التربوي في الجزائر , www.marefh.org ,تصفح يوم 16-04-2014,ص10.

الخـــاتمـــــــــة

في الأخير نخلص إلى أن الإصلاح التربوي فكرة ومشروعة جدا وكل, الدول سواء كانت نامية أو متقدمة لها الحق في تبني ماتراه مناسبا من خطط إصلاحية تحقق لها التحسين والتطوير والتغيير,خاصة مع ما تطرحه العولمة من تطورات هائلة حيث أصبح أمر حتمي أن نتعايش معها في حياتنا اليومية سؤاء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو المعرفي أو التكنولوجي ,لذا يجب على الدول النامية رفع التحدي وتوفير الإمكانيات المادية والحضارية والتكنولوجية لمسايرة المنظومات التربوية للدول المتقدمة .

فمن الأهمية بما كان إيجاد آلية تعليمية لإخراج المنظومة التربوية من دائرة التلقين وجعلها أكثر فعالية فيحصل التلميذ على مستوى تعليميا يمكنه من مواجهة الحياة المعقدة

ومنه فان النظام التربوي يعمل على تطوير قدرات المواطن وتعده ذهنيا ونفسيا لتقبل التغيرات الكبرى والاندماج معها حيث أن لكل نظام أهدافه لكن الهدف المشترك هو التربية الأسمي يتمثل في تنمية أنماط السلوك والقيم والمعاني نحو حياة اجتماعية جيدة .

وبما أن الإصلاح هو مطلب عام للدول فان الجزائر عملت ولازالت تعمل جاهدة على ترقية قطاع التعليم ,فقد مر قطاع التعليم في الجزائر بعدة مراحل جعلته يتطور شيئا فشيئا حيث نجد التعليم في الجزائر أثناء فترة الاستعمار يلقى إهمالا مقصودا من طرف السلطات الفرنسية قصد طمس الشعب الجزائري وتجهيله للتمكن من السيطرة عليه بسهولة ,وكما عمل الاستعمار على تغريب اللغة العربية في تلك الفترة حيث كان التعليم باللغة الفرنسية في كل الجزائر,ولكن مع هذا ظل الشعب الجزائري يقاوم الاستعمار ويعمل على تلقين أولاد الشعب الجزائري اللغة العربية في المساجد وغيرها,حتى منا الله على الجزائر بالاستقلال واتت مرحلة جديدة في التعليم آنذاك حيث تم العمل على النهوض بقطاع التعليم لأنه هو أهم قطاع كان يجب العمل على تحسينه لما له من دور في تحقيق التنمية وخاصة في فترة الخروج من حقبة الاستعمار وعملت الدولة الجزائرية على وضع قاعدة تعليمية أساسية وأهم ماعملت عليه في تلك الفترة هو تعريب التعليم وجزأرته وبعدها صدر الأمر 35/76 المتضمن تنظيم التربية والتكوين الذي أعطى للتعليم الصورة الرسمية والجزائرية أي أن هذا الأمر وضع للتعليم الأعمدة الأساسية والقانونية ووضع المناهج التعليمية الخاصة بالجزائر أي ديموقلراطية التعليم وجزأرته وتعريبه,حيث ازدهر التعليم في تلك الفترة بشكل كبير على ماكان عليه في فترة الاستعمار ,لكنه بقي يعاني من عدة مشاكل وهذا مادعى إلى ضرورة الإصلاح التربوي في الجزائر مع تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة سنة1999 حيث طرح مشروع إصلاح المنظومة التربوية وكلفت له لجنة وطنية لدراسته وتحيينه وصدر قرار اللجنة النهائي سنة 2002 وتم

تطبيقه في السنة الدراسية 2004/2003 لذلك الإصلاح جاء بمقاربة جديدة تسمى المقاربة بالكفاءات وهو بديل عن المقاربة بالأهداف الذي كان يدرس به قبل .

إن هذا الإصلاح جاء ليواكب العولمة التي يعيشها العالم وتعمل المنظومة التربوية الجديدة على تحسين مستوى التعليم وذلك بإعادة الهيكلة الشاملة للمنظومة التربوية وتطوير مضمونها بما يتواكب مع العصر حيث تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بدرجة عالية وتغيير دور كل من المعلم والتلميذ في العملية التعليمية التعلمية حيث أصبح التلميذ هو من يعمل ويجتهد للحصول على المعلومة وتطويرها بمساعدة المعلم الذي لم يعد له الدور التلقيني بل أصبح هو الموجه والمسير للمتعلم أثناء العملية التعلمية , وترمي المقاربة الجديدة إلى منح التلميذ الكفاءات التي تمكنه في نهاية المطاف ، من تحديد مستقبله ،واختيار مشروعه الشخصي عن بينة من أمره، حيث تتيح له الكفاءات أيضا أن ينضج وان يكون مستقلا عن محيطه ويكون أكثر انفتاحا وكما أصبح للتلميذ أدوار جديدة في المدرسة ، فالمقاربة بالكفاءات الجديدة تعطيه الحق في المساهمة مع المعلم لاكتساب معارفه في إطار علاقة أفقية متفاعلة ، إذ أن التلميذ يبحث ويحلل ويستعمل المعلومات ، حيث يجب على المدرسة أن تمنحه أدوارا بيداغوجية ملائمة. ويُبنى تعلم التلاميذ في بيداغوجية الكفاءات على الوضعية المشْكلة وإعداد المشاريع، التي ينبغي أن تكون على صلة بواقعهم المعاش، وأن يخسروا فيها مكتسباتهم المعرفية والمنهجية. وأن يربطوها بواقعهم وحياتهم في جوانبها الجسمية النفسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

ومنه فإننا أن نظرنا إلى ما تعمل عليه المقاربة الجديدة فنجدها حقا مقاربة ناجحة ومواكبة للدول المتقدمة وأننا إذا ماعملنا بها وتم تطبيقها بشكل جدي فإننا سنلحظ تطورا باهرا في القطاع التعليمي والقطاعات الأخرى ,لكننا في الواقع لم نلحظ أية تطور بهذه الدرجة العالية وهذا راجع إلى أن هذه المنظومة الجديدة التي وضعت بغرض التطوير والتحسين للمنظومة التربوية لم تدرس قبل تطبيقها بشكل يتناسب والمجتمع الجزائري بمختلف تركيباته الاجتماعية وكذلك لم توفر لها جميع مستلزماتها لان هذه المنظومة الجديدة تتطلب العديد من التجهيزات الخاصة بها مثل توفير التكنولوجيات الحديثة في المدارس الجزائرية مثل تجهيز المدارس بقاعات انترنت ومخابر مجهزة بالمعدات اللازمة من اجل ضمان نتائج جيدة في التحصيل الدراسي لكل سنة و الأمر الأخر والاهم هو عدم تكوين المعلمين والمؤطرين للقطاع التعليمي حيث انه تم الانتقال من طريقة التدريس بالمقاربة بالأهداف التي تعتمد على المعلم في العملية التعليمية التعلمية حيث يعتبر المعلم فيها هو الملقن والأمر الناهي والتلميذ يستقبل المعلومات فقط دون تدخل في عملية بناء الدرس وهذا ما يوضح الفرق بين المقاربتين و يستدعي إلى وضع برامج تكوينية للمنظومة الجديدة وهذا ما لمسناه في الجانب التطبيقي من الدراسة وهو انه هناك رغبة من المعلمين في التدريس بالمقاربة بالكفاءات لكن هناك جهل بطرق التدريس بشكل واضح بسبب عدم التكوين .

ومنه نستنتج أن المقاربة بالكفاءات تهدف إلى تحسين وتطوير المنظومة التربوية وذلك من خلال تفعيل دور التلميذ في العملية التعليمية وبالتالي يصبح قادرا وذا كفاءة على تحمل المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري .

ونستنتج أيضا أن المقاربة بالكفاءات هي تطوير للمقاربة بالأهداف وذلك بإعادة النظر في دور التلميذ في العملية التعليمية وصناعته بشكل يجعله يستطيع التعامل مع محيطه ومجتمعه بشكل جيد ذلك لان المقاربة بالكفاءات تقوم على ما يسمى بالإدماج أي دمج الجانب التعليمي بالواقع وطرح أهداف الدراسة من الواقع على شكل وضعيات مشكلة,لتحريك عقل التلميذ وجعله يفكر في الحل ويتحمل المسؤولية .

يمكننا القول بان المقاربة بالكفاءات تعتبر قفزة نوعية لتحسين مستوى التعليم في الجزائر لكن هناك نقص في التجهيز بالوسائل اللازمة لها وكذلك نقص تكوين المعلمين وهذا ما جعلنا لم نلتمس التغير الكبير في منظومتنا التربوية ونجاحها الذي كان متوقع ومنتظر من المقاربة الجديدة.

المـــــلاحـــــق:

الملحق رقم 1: الإستبيان المعتمد.

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

في إطار إعدادنا لمذكرة تخرج بعنوان المقاربة بالكفاءات وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر من 2003 إلى2013 ,وفي إطار تحليلنا لهذا الموضوع وللإجابة على الفرضيات المطروحة في المذكرة قمنا بالاستعانة بكم للحصول على معلومات ونتائج حقيقية وذلك من خلال تجربتكم وخبرتكم في الميدان التعليمي فالرجاء أن تتفضلوا بالإجابة على أسئلة الاستبيان بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لإجابتكم

و بمعلوماتكم المفيدة تكون قد ساهمتم من أجل تحسين الأسلوب التربوي في عملية التعليم والتعلم ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

الخبرة المهنية:.....سنة.

- الأسئلة:

*** المحور الأول: الإصلاح التربوي ل2003.**

س1 هل أطلعت على مضمون الإصلاح التربوي ل2003؟

نعم ☐ لا ☐

س2 هل تلقيت تكوينا يتناسب و المنظومة التربوية الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐

س3 هل تجتهد في تطوير معلوماتك وفق الإصلاح الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

س4 هل وجدت صعوبة في ضبط وتحديد المصطلحات الجديدة في الإصلاح؟

نعم ☐ لا ☐

* **المحور الثاني: المقاربة بالكفاءات.**

س1 هل أطلعت على مضمون العمل بالمقاربة بالكفاءات ومناهجها بشكل كاف؟

نعم ☐ لا ☐

س2 هل طرق التدريس بالمنظومة الجديدة غير واضح المعالم؟

نعم ☐ لا ☐

س3 هل تملك الاستعداد الكاف للعمل بالمنظومة الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐

* **المحور الثالث :الأنشطة التعليمية التعلمية.**

س1 هل تحضر للأنشطة وفق الأهداف المسطرة؟

نعم ☐ لا ☐

س2 هل تجد صعوبة في التخطيط لبناء التعلميات؟

نعم ☐ لا ☐

س3 هل للوسائل دور في المنظومة الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐

س4 هل ترى أن حل المشكلات شيء ضروري لبناء التعلميات؟

نعم ☐ لا ☐

س5 هل نشاط الإدماج له دور في العملية التعليمية؟

نعم ☐ لا ☐

س6 هل العمل بالمشاريع يخدم الكفاءات المسطرة؟

نعم ☐ لا ☐

س7 هل التقويم جزء من عملية بناء المعارف؟

نعم ☐ لا ☐

***المحور الرابع: الإعداد المادي**

س1 هل طريقة حل المشكلات تثري مشاركة المتعلمين في القسم؟

نعم ☐ لا ☐

س2 هل التحضير من مراجع عديدة يساعد على تحسين أداء المعلم وتحصيل المتعلم؟

نعم ☐ لا ☐

س3 هل وفرت الدولة الوسائل اللازمة والهامة للمنظومة الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐

قـــــائمـــة المـــراجـــــع:

الكتب:

1)البيلاوي حسن حسين, الإصلاح التربوي في العالم الثالث.مصر,عالم الكتب للنشر,1988..

2)إيرزل رمضان ومحمد حسونات, نحو إستراتيجية التعليم بالمقاربة بالكفاءات .الجزائر,دار الأمل,ط2 ,2002 .

3)بو فلجة غيات, التربية ومتطلباتها .الجزائر,دار الهدى, 1994 .

4)بو علاق محمد,مدخل لمقاربة التعليم بالكفاءات.الجزائر,قصر الكتب للنشر,ط1, 2002 .

5)بو كرمة فاطمة الزهراء,الكفاءة مفاهيم ونظريات .الجزائر,دار هومة ,2008 .

6)بو زيد بوبكر ,إصلاح التربية في الجزائر. الجزائر,دار القصبة ,2009 .

7) بن يحي زكرياء,التدريس عن طريق المقاربة بالأهداف والمقاربة بالكفاءات. الجزائر ,دار القصبة ,2006 .

8)زرهوني الطاهر, التعليم في الجزائر قبل وبعد الأستقلال.الجزائر ,دار موفم للنشر ,1993 .

9)زرهوني الطاهر,تنظيم وتسير مؤسسة التربية والتعليم.الجزائر,دار هومة,ط2 ,1993 .

10)نايت سليمان (وأخرون),مفاهيم بيداغوجية جديدةفي التعليم.الجزائر, دار الأمازيغية ,2004

11)عميمر عبد العزيز,مقاربة التدريس بالكفاءات ماهي؟لماذا؟كيف؟.الجزائر ,دار الهدى,ط1 , 2003 .

12)شخاوي ناصر,متابعات وأراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائرمن(1962 إلى2000).الجزائر,دار الأديب ,2010 .

13)حثروبي محمد الصالح,المدخل إلى التدريس بالكفاءات.الجزائر,دار الهدى,ط1 ,2002 .

الوثائق الرسمية:

1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد28 أكتوبر 2000 ,

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد31 جانفي 2001 .

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد43 فيفري 2002.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد53جوان 2003.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد56 أكتوبر 2003.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد 58 ديسمبر 2003.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد 60 فيفري 2004 .

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد 61 مارس 2004 .

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التربية الوطنية,نافذة على التربية,النشرة الإعلامية,يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية.العدد 96 جانفي 2008 .

10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المعهد الوطني لتكوين مستخدمين التربية وتحسين مستواهم,تعليمية المواد في المدرسة الإبتدائية.الجزائر,2004 .

11)) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,مديرية التعليم الأساسي, اللجنة الوطنية للمناهج,الوثيقة المرافقة لمناهج السنة الرابعة من التعليم الإبتدائي.الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية,2012/2011 .

الدراسات غير المنشورة:

1)بو جلمان نصر الدين (وأخرون),واقع التدريس بالمقاربة بالكفاءات في المدرسة الإبتدائية.مذكرة مكملة لنيل رتبة معلم إبتدائي,معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم,الجزائر,ورقلة ,2010/ 2011

2)حرقاس وسيلة,مدى تحقيق المقاربة بالكفاءاتلأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلكي ومفتشي المرحلة الإبتدائية.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس التربوي ,كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ,قسم علم النفس وعلوم التربية ,جامعة قسنطينة,2009/ 2010 .

3)عبد الدايم لمياء,المقاربة بالكفاءات ومامد نجاعتها في التقليل من الفشل المدرسي.مذكرة مكملة لنيل رتبة أستاذ تعليم ثانوي,معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم ,الجزائر ,ورقلة ,2011/ 2012 .

المواقع الإلكترونية:

1)دور المعلم الأول,www.elhiweronline.com ,تصفح يوم 15 -04 -2014 .

2)تقييم الإصلاح التربوي في الجزائر,www.marefh.org ,تصفح يوم 16-05-2014

3) إيجابيات إصلاح التربية في الجزائر,wwwmarefh.org,تصفح يوم 2014/04/18